وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

تقييم دور البنوك التجارية في تمويل مشاريع القطاع الزراعي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488–

إعداد الطالبة: إشراف الاستاذة

ألفة بوذراع ملاح وئام

آسيا بوشقرة

أعضاء اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
عزيزي محمد الصالح	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
ملاح وئام	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
طلبة عادل	أستاذ محاضر –ب–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018–2019

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى كل ما في الوجود بعد الله ورسوله

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع البياض أمي الحبيبة

إلى الروح التي سكنت روحي زوجي "عبد العظيم"

إلى سندي في الحياة أخي العزيز "محمد إدريس"

إلى أخواتي الصغار عصافير البيت

إكرام- فراس-ياسر

أدامهم الله عونا لي

شكرا

ألفة

الإهداء

إلى الذي منني كل ما يملك...ولم يأخذ جهدا في تقديم الدعم

لي ...ماديا ومعنويا ونفسيا حتى كنت نباتا استوى على سوقه

بإذن الله...وكنت الزرع الذي يعجب الزراع نباته

وسر نجاحي ونور دربي...والدي

إلى نبع المحبة والحنان والوفاء وأغلى ما أملك

إلى من اشتاق إلى رؤيتها...والدتي الحبيبة

إلى من أحن واشتاق إليهم دائما...

إلى منهم عزوتي وسندي في الحياة...إخوتي

إلى أختي العزيزة وزوجها

إلى من كانو لي أوفياء...أصدقائي جميعا

إلى من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

شكرا

آسيا

شكر وعرفان

أول من يشكر بحمد آناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول الآخر والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى وأغرق علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله " محمدا بن عبد الله" عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة شكر إلى الأستاذة المشرفة "ملاح وئام"، التي ساعدتنا على إنجاز بحثنا.

ونشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، ونشكر الأساتذة الذين أفادونا خلال المسار

وفي الأخير يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد، والرشاد والعفاف والغنى وأن يجعلنا هداة مهتدين.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الجداول	V
فهرس الملاحق	VI
مقدمة	أ–د
الفصل الأول : الجوانب النظرية للموضوع	
تمهيد	-02-
المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية و التمويل	-03-
المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية	-03-
المطلب الثاني : التمويل البنكي و مصادره	-08-
المطلب الثالث : دور البنوك التجارية في التمويل	-12-
المبحث الثاني : آليات تمويل القطاع الزراعي	-13-
المطلب الأول : ماهية التمويل الزراعي	-13-
المطلب الثاني : سياسات التمويل الزراعي في الجزائر	-18-
المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل البنكي في القطاع الزراعي	-27-
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	-29-
المطلب الأول : الدراسات الاجنبية	-29-
المطلب الثاني : الدراسات المحلية	-31-
المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسات	-34-
خلاصة	-39-
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لتمويل مشاريع القطاع الزراعي عن طريق القروض الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-	
تمهيد	-41-
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة	-42-
المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	-42-

فهرس المحتويات

المطلب الثاني : بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	-44-
المطلب الثالث : تعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة -488-	-46-
المبحث الثاني : دراسة تمويل بالقروض الفلاحية المستحدثة بوكالة بدر تبسة -488-	-48-
المطلب الأول : تمويل بواسطة القرض الايجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة	-48-
المطلب الثاني : تمويل بواسطة قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة	-53-
المطلب الثالث : تمويل بواسطة قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة	-58-
المبحث الثالث : الدراسة المالية للمشاريع الزراعية	-62-
المطلب الأول : الدراسة المالية للمشروع الممول بالقرض الايجاري	-62-
المطلب الثاني : الدراسة المالية للمشروع الممول بقرض التحدي	-63-
المطلب الثالث : الدراسة المالية للمشروع الممول بقرض الرفيق	-65-
خلاصة	-67-
الخاتمة	-69-
قائمة المراجع	-72-
الملاحق	-78-
ملخص	-101-

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
-01-	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	45
-02-	الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة -488-	47
-03-	أعمدة بيانية تبين تطور القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- (2012-2018)	49
-04-	أعمدة بيانية تبين تطور قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- (2012-2018)	54
-05-	أعمدة بيانية تبين تطور قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- (2012-2018)	59

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
-01-	الأحجام المالية الموجهة للقطاع الزراعي في ظل المخططات الثلاث؛ مخطط الإنعاش، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي	-22-
-02-	المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	-35-
-03-	المقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية	-37-
-04-	تطور القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- من (2012-2018)	-48-
-05-	نسب تقسيم المساهمات حسب تقنية القرض الإيجاري	-51-
-06-	الإهتلاك الدوري للقرض الإيجاري	-52-
-07-	تطور قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- (2012-2018)	-53-
-08-	نسب تقسيم المساهمات حسب تقنية قرض التحدي	-56-
-09-	الإهتلاك الدوري للقرض التحدي	-57-
-10-	تطور قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- (2012-2018)	-58-
-11-	نسب تقسيم المساهمات حسب تقنية قرض الرفيق	-61-
-12-	الإهتلاك الدوري للقرض الرفيق	-62-
-13-	التقدير المالي للإستثمار (قرض الإيجاري)	-62-
-14-	الدعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض الإيجاري	-63-
-15-	التقدير المالي للإستثمار (قرض التحدي)	-64-
-16-	الدعم المقدم من طرف الوكالة في إإطار قرض التحدي	-64-
-17-	التقدير المالي للإستثمار (قرض الرفيق)	-65-
-18-	الدعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض الرفيق	-64-

فهرس الملاحق

العنوان	الصفحة
الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**-78-**
الملحق رقم (02)	**-79-**
الملحق رقم (03): إهتلاك الدوري للقرض الإيجاري	**-80-**
الملحق رقم (04): إهتلاك دوري للقرض التحدي	**-81-**
الملحق رقم (05)	**-82-**
الملحق رقم (06)	**-83-**
الملحق رقم (07)	**-84-**
الملحق رقم (08)	**-85-**
الملحق رقم (09)	**-86-**
الملحق رقم (10)	**-87-**
الملحق رقم (11)	**-88-**
الملحق رقم (12)	**-89-**
الملحق رقم (13)	**-90-**

مقدمة

إن القطاع الزراعي من أهم القطاعات الرئيسية في البلاد حيث يلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي، ويحتاج هذا القطاع كغيره من الأنشطة الاقتصادية إلى تمويل، لكن خصوصية النشاط الفلاحي حتم على الدولة الجزائرية افراد هذا القطاع بأنواع خاصة من التمويل، والتى تتمثل في القروض الفلاحية، وهي مقدمة لتمويل النشاطات الفلاحية لتلبية احتياجات الفلاح، وحل المشكلة التمويلية له، وهي قروض استثمارية وتتمثل في قرض الإيجاري و قرض التحدي، وقرض استغلال قرض الرفيق، وهذه الأخيرة في غالبيتها قصيرة و متوسطة الأجل و قليل منها مخصص للأجل الطويل، و الهدف منها تمويل التجهيزات و المباني و الإنتاج الفلاحي.

المشاريع الزراعية من النشاطات التي تساهم بصورة كبيرة في تنمية الاقتصاد الدولي، وفي زيادة الإنتاج و تحقيق الإكتفاء الذاتي، وهذه المشاريع تحتاج إلى تمويل لتغطية العجز المالي وذلك من خلال التمويل البنكي و دعم الدولة لها.

المصدر الرئيسي الممول لهذه المشاريع هي القروض الفلاحية، التي خصصتها الجزائر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية أساسا، للتشجيع و تطوير و النهوض بهذا القطاع نظرا لأهميته الدولية.

كما تبين من الدراسة أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة–488– أولى اهتماما كبيرا بهذا القطاع و تمويله، لأنها منطقة زراعية و تحتاج إلى هذا التمويل، لتنشيط وتقوية هذا النشاط لما يحتله من موقع هام في الدولة.

أولا: الإشكالية

من خلال ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة –488– في تمويل مشاريع القطاع الزراعي ؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة التالية:

- ماهي أهم القروض الفلاحية التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة ؟
- كيف تتم عملية تمويل المشاريع الزراعية عن طريق القروض الفلاحية ؟

ثالثا: الفرضية الرئيسية

❖ يساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسة–488– في تمويل مشاريع القطاع الزراعي بتقديمه عدة أنواع خاصة من القروض الفلاحية.

رابعا: الفرضيات

- تتمثل القروض الفلاحية في جميع القروض التي تمنحها البنوك.
- تتم عملية تمويل المشاريع الزراعية من خلال الدراسة الكاملة للقرض.

خامسا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة .
- **الحدود الزمنية:** تم الإعتماد في الدراسة التطبيقية على إحصاءات تمتد على فترة (2012–2018) مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة–488– خلال فترة التربص 26 –03–2019 إلى 26–04–2019.

سادسا: أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على القطاع الزراعي في الجزائر.
- التعرف على القروض الفلاحية التي يمنحها البنك.
- توضيح كيفية تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمشاريع الزراعية.

سابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

- المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي.
- المساهمة و الإعتماد على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات بالجزائر.
- تعدد البرامج التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.
- المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب على خدمة الارض.

ثامنا: منهج الدراسة

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده و الإجابة على الإشكالية المطروحة تم إتباع المنهج الوصفي و التحليلي، و ذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة، وإبراز المفاهيم المرطبة بالموضوع، والإعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العلمي من خلال الأدوات الاحصائية كالجداول و الأشكال.

تاسعا: الأدوات المستخدمة

تتمثل الأدوات المستخدمة في الدراسة على المسح المكتبي بتناول المراجع من الكتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، و دراسات لعدة باحثين من الأنترنت.....الخ.

أما الجانب التطبيقي فتم الإعتماد على دراسة تطبيقية و هذا بالإعتماد على معلومات مقدمة من البنك و ملاحق للدراسة كيفية تمويل المشاريع الزراعية بالقروض الفلاحية.

عاشرا: مبررات اختيار الموضوع

أهم أسباب لإختيار الموضوع هو الميول الشخصي للقطاع الفلاحي، وكذلك نقض في الدراسات لهذا الموضوع من طرف الباحثين.

إحدى عشر: صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على وثائق من بنك الدراسة وذلك راجع لسرية مهنته.

إثني عشر: هيكل الدراسة

قصد الإحاطة بكل جوانب البحث يتم تقسيم الدراسة إلى فصلين و تم الإعتماد على طريقة و ذلك من خلال تقسيم التالي للدراسةIMRAD:

تناول **الفصل الأول** مدخل عام عن الجوانب النظرية للموضوع، كمبحث أول تم فيه القاء نظرة عامة حول البنوك التجارية و التمويل، و المبحث الثاني تم النظر فيه حول اليات تمويل القطاع الزراعي و المبحث الثالث الدراسات السابقة.

أما بالنسبة الى **الفصل الثاني** فقد تم التطرق إلى الثلاث مباحث، تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمبحث أول، و دراسة تمويل بالقروض الفلاحية المستحدثة وكالة تبسة –488– كمبحث ثاني، و الدراسة المالية للمشاريع الزراعية كمبحث ثالث.

الفصل الأول:
الجوانب النظرية للموضوع

تمهيد

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات سواء كانت داخلية أو خارجية، و تتدخل في جميع القطاعات، من بينها القطاع الزراعي الذي يمثل حياة وأسلوب معيشة ومصدر للدخل، ويتعدى ذلك كونه القاعدة الأساسية للتنمية؛

ولنجاح هذا القطاع يشير التمويل الزراعي إلى الاحتياجات التي يتطلبها القطاع الزراعي لتلبية وتنفيذ برامجه الانتاجية، فهو يستخدم في زيادة الموجودات في المزارع وذلك للوصول إلى توليفة مردودية لتعظيم الانتاج الزراعي.

ولمعالجة الموضوع، تم تقسيم الفصل إلى:

- ماهية البنوك التجارية والتمويل؛
- آليات تمويل القطاع الزراعي؛
- الدراسات السابقة للموضوع .

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية والتمويل

تمثل البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي، لما تقوم به من عمليات مصرفية، لتشمل جميع القطاعات والأعمال، ومن أهم ما تتميز به هذه البنوك هي عمليات التمويل، وقدرتها على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع.

ولتوضيح ذلك تم تقسيم المبحث الأول إلى ثلاث مطالب، حيث تم التطرق لكل من مفهوم البنوك التجارية في المطلب الأول، وتم التعرض إلى التمويل البنكي ومصادره في المطلب الثاني، أما بالنسبة للمطلب الثالث تم فيه التطرق لدور البنوك التجارية في التمويل .

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية

تعتبر هذه البنوك أهم المؤسسات المالية المكونة للجهاز النقدي، لأهميته الكبيرة وقيامه بوظائف عديدة .

أولا : تعريف البنوك التجارية

إختلفت التعاريف حول البنوك التجارية وتعددت نظرا لأهميتها، وعليه وجب التعرف على مختلف التعاريف وأهمية هذه البنوك في النشاطات الاستثمارية، وتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي :

1. **التعريف الأول** : " البنك التجاري هو مؤسسة مالية، التي ينحصر نشاطها في مبادلة تعهداتها بالدفع لدى الطلب ، والتي تتمتع بالقبول العام بديون الآخرين، سواء كانوا أفرادا، أم مؤسسات " .[1]
2. **التعريف الثاني** :" هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجات الجمهور والمؤسسات في شكل ادخارات بغرض إقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة ".[2]
3. **التعريف الثالث** : " هي تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد، وتلزم بدفعها عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه، والتي تمنح القروض قصيرة الأجل، وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن سن، ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع ".[3]

---

[1] قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية**، دراسة مقارنة، دار عفائس للنشر والتوزيع، دون بلد النشر ، دون سنة النشر، ص28.

[2] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص76.

[3] مجدى محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال، النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص193.

إذ يتضح لنا من من هذه التعاريف أن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة تتاجر في الائتمان بهدف الربح، وتعمل في السوق المالي والنقدي، تقوم أساسا بتلقي الودائع وتجميعها لتحويل العجز في بعض الأنشطة قصيرة الأجل والاستثمارات على المدى الطويل.

ثانيا : أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك التجارية في ما يلي : [1]

- يمكن للمصارف نظرا لكبر الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود ؛
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة؛
- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر ، مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية؛

ومن أهميتها أيضا ما يلي: [2]

- تحتوي البنوك التجارية تقريبا ثلاث أصول مالية من جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد؛
- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع؛
- لديها القدرة على توليد الأموال من الاحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور؛
- تعد القناة الأساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها النقدية؛
- يستطيع البنك التجاري تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل وواسع من باقي المؤسسات المالية كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الائتمانية والدفع والتوفير لكل من الأفراد والأعمال والحكومات.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2006، ص19 .

[2] من الموقع www.accdiscussion.com/t7019/ // التاريخ 5 مارس 2019، التوقيت 16:35.

ثالثا : سمات البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تتميزها عن غيرها من منشآت الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية، السيولة والأمان.

1. **الربحية :** هي الفائض الصافي بين إيراداته الكلية وتكاليفه الكلية، ويتم تعظيم الربح بمحاولة البنك لتعظيم إيراداته وتدنية تكاليفه،[1] حيث يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن ارباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتعبير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المنشآت تعرض لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك نسبة معينة يترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، والعكس من ذلك، وهذا ما يقتضي على البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب إنخفاض فيها. [2]
2. **السيولة :** وتعني قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان، ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري، وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وهو الأمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول الى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة، لذلك فإن محاولة التوفيق والموائمة بين الربحية والسيولة تملي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة، والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإتباع عامل الربحية. [3]
3. **الأمان :** يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك.[4]

---

[1] منير ابراهيم الهندي، **ادارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص20.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار اسامة أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص19.

[3] محمد يونس، عبد المنعم مبارك، **النقود واعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2003، ص255.

[4] سامر جلدة، **مرجع سابق**، ص ص20.21 .

ومن خصائصها أيضا ما يلي: [1]

- إنها أكثر المؤسسات المصرفية انتشارا من حيث العدد والحجم؛
- تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب) من جميع فئات المجتمع؛
- تساهم في تجميع المدخرات الصغيرة والكبيرة في المجتمع؛
- يمثل رأس المال لديها نسبة بسيطة من إجمالي مواردها؛
- لا يستطيع البنك استثمار الودائع لديه بالكامل؛
- تمنح القروض قصيرة الأجل ، لغاية التجارة أو الاستعمال الشخصي، على نحو خاص؛
- تساهم مساهمة كبيرة في إيجاد النقود ، عن طريق قيامها بقبول الودائع ، ومنح الائتمان.

رابعا : وظائف البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية تتمثل فيما يلي: [2]

- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية – تحت الطلب – والتي تستخدم خلالها الشيكات، الحوالات، وبطاقات السحب الآلية وبعض بطاقات الائتمان، بالإضافة الى الودائع الأجل؛
- القيام بعمليات الاقراض بغرض الاستثمار عن طريق استخدام الودائع مثلا: في منح القروض قصيرة الأجل للعملاء، بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو بضمانات شخصية؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية لرجال الاعمال والمستثمرين؛
- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتمويل التجارة الخارجية؛
- شراء وبيع العملات الأجنبية؛

[1] هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، القاهرة، 2008 ، ص43.

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص58.

ومنها أيضا ما يلي: [1]

- أعمال أخرى مثل تقديم إستشارات العملاء، إدارة ثروات العملاء، اعمال الحفظ والتخزين ، القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها، وتحصيل الكوبونات نيابة عن العملاء، أو دفعها نيابة عن الشركات؛
- فتح الحسابات وقبول الودائع التي يكون بعضها تحت الطلب وتسمى أيضا الحساب الجاري، وهذا النوع هو الذي يتم السحب عليه بشيكات وبعضها ودائع لأجل وتسمى أيضا ودائع ثابتة باعتبارها محدودة الأجل؛
- خلق النقود (الودائع) أن هذه الوظيفة تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها، حيث أن هذه البنوك في سعيها للإقراض تقدم القروض من ودائع غير موجودة بالفعل تقوم البنوك بخلقها بنفسها، وبمعنى آخر استطاعت البنوك أن تزيد عن مواردها لمقابلة الزيادة في القروض التي تقوم بمنحها ويطلق على تلك الوظيفة خلق النقود أو الودائع.

ومن الناحية الاقتصادية تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين هما:[2]

1- **وظيفة الوساطة المالية** : أي التوسط بين المودعين والذين يطلق عليهم أيضا " بالمقترضين"، بتجميع المدخرات والفوائض المالية وإعادة ضخها في الاقتصاد وجعلها في متناول الأفراد والشركات الراغبة في الإقتراض.

2-**نقود الودائع** : وهي الوظيفة الأكثر أهمية على الاطلاق، وتأثر على الوظيفة الأولى، إذ هي الصفة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى وعن سائر الوسطاء الماليين.

- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعات مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحتها؛

[1] محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، 2011، ص214.

[2] عبد الرحمان يسرى و آخرون، **إقتصاديات النقود والمصارف**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص209.

ومنها أيضا: [1]

- تحويل العملة للخارج؛
- إصدار خطابات الضمان.

المطلب الثاني : التمويل البنكي ومصادره .

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المنشآت ، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية.

أولا : مفهوم التمويل البنكي

للوصول الى مفهوم التمويل البنكي لابد من معرفة تعريف التمويل بصفة عامة.

1. **تعريف التمويل** : هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل انفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك. [2]
2. **تعريف التمويل البنكي** : يعرف بأنه ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي، ويمثل مختلف القروض التي يقدمها البنك الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه، أما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة السيولة[3] حيث يقوم التمويل البنكي بدور فعال في اشباع الحاجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية (زراعية ، صناعية ، تجارية ، خدمية)، من أجل مقابلة تمويل رأس مال العامل (البضاعة، المواد الخام) وهذا وتحتل التسهيلات الائتمانية (العماليات التمويلية) بكافة صياغتها، المقام الأول بين توظيفات المصارف على اختلاف نوعيتها (تجارية ، متخصصة ، أعمال واستثمار...) فضلا فإنها تعد المصدر الأساسي لإيراداتها، وتتفاوت توزيعات التوظيفات على الصيغ التمويل بحسب آجال الاستحقاق للتسهيلات الائتمانية، إذ أن التسهيلات قصيرة الأجل تمثل الجانب الأكبر من محفظة الائتمان لدى المصارف التجارية، نظرا لأن معظم موارد هذه المصارف يتمثل في ودائع قصيرة الأجل.[4]

---

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص16.

[2] هيثم عجام، علي سعود، **التمويل الدولي**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص23.

[3] خويني رابح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، اتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص99.

[4] مصطفى كمال السيد طابل، **البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص02.

ثانيا : أهمية التمويل البنكي

يلعب التمويل عن طريق القروض البنكية دورا هاما في ازدهار وترقية اقتصاد أي دولة، إذ يعتبر بمثابة وساطة للتبادل التجاري وأداة استغلال الأموال في الانتاج والتوزيع ومن بين وظائف واعراض القرض البنكي الأساسية نذكر: [1]

1. **وظيفة الانتاج** : إن احتياجات الاستثمار الانتاجي المختلفة تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال حيث لا يمكن توفير هذا القدر الكبير من الإدارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة، لذا لابد من اللجوء إلى البنوك بهدف الحصول على التمويل اللازم عن طريق القروض.
2. **وظيفة تمويل الاستهلاك** : ويقصد بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة التي يعجزون على توفير القدر المطلوب منها، بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة عروض عن طريق البنوك.
3. **وظيفة تسوية المبادلات** : إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة كمية نقود الودائع من إجمالي عرض النقد يعني استخدام القروض، بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين أطراف المجتمع مما يؤدي إلى الإسراع في وتيرة تسوية عمليات المبادلة الاقتصادية وتوسيع حجمها.

ثالثا : طرق التمويل البنكي

هناك طريقتين لتمويل البنكي هما التمويل المباشر و الغير مباشر:[2]

1. **التمويل المباشر** : يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر، دون تدخل أي وسيط مالي، وهذا التمويل يتخذ صورا متعددة تختلف باختلاف المقرضين أهمها:

1-1 بالنسبة للمشروعات: حيث تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من عملائها أو مشروعات أخرى، وهنا يمكن للمشروعات تقديم سندات متعددة.

[1] خريس جمال وآخرون، **النقود والبنوك**، دار مسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص86.

[2] وليد حميد رشيد، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص125.124.

2-1 التمويل بواسطة حقوق الملكية (الاسهم و السندات) : يعد التمويل بهذا النوع ضمن التمويل الداخلي للمشاريع الاقتصادية، فمن خلاله تمول المؤسسة نفسها بنفسها دون اللجوء الى المصادر الخارجية.

2. **التمويل الغير مباشر:** [1]

يتمثل في الوساطة المالية بمختلف أنواعها أي الاعتماد على المؤسسات المالية البنكية والغير بنكية، ومن أجل الاشارة إلى طبيعة الوساطة المالية حيث تبرز أهم أطرافها المتمثلة في أصحاب الفائض المالي وهم أولئك الذين تفوق مداخيلهم مجموع نفقاتهم، وأصحاب العجز المالي وهم عكس الطرف الأول ويمثلون الطرف الذي له الحاجة في التمويل .

كما تعرف الوساطة المالية على انها تلك الهيئات التي تسمح بتحويل التمويل المباشر بين المقرضين والمقترضين المحتملين الى التمويل الغير مباشر، كما انها تخلف قناة تمر عبرها الاموال بين اصحاب الفائض المال والعجز المالي.

رابعا : مصادر التمويل البنكي

تنقسم مصادر التمويل البنكي إلى مصدرين رئيسيين هما مصادر داخلية وأخرى خارجية:

1. **المصادر الداخلية** : تعتبر من أهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل وهي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، وتتمثل في الموارد الطبيعية والبشرية والمالية. [2]

وتتكون في العناصر التالية: [3]

1-1 رأس المال المدفوع : وهو مقدار مساهمة أصحاب رأس المال البنك، ويتمثل في الأموال التي يتحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع وتتمثل في :

- **رأس المال المدفوع في شكل أسهم إسمية** : وهذه الأسهم لا يجوز تداولها أو بيعها دون الرجوع إلى البنك.
- **رأس المال المدفوع في شكل أسهم لحامله** : وهذه الأسهم يمكن تداولها دون الرجوع إلى البنك.

---

[1] مانيير كوهين، **النظم المالية والتمويل**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص73.

[2] عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007، ص13.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعملياتها**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص103.

1-2 الأرباح المحتجزة : تعتبر جزء من حقوق المساهمين، وتتخذ الأرباح المحتجزة شكلين هما :

- **الاحتياطات :** في أي مؤسسة مالية يتم اقتطاع مبلغ معين من صافي الأرباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل وتتمثل في الاحتياطي قانوني و الآخر نظامي .
- **الارباح الغير موزعة :** هي تلك المبالغ التي تبقى من صافي الربح بعد اقتطاع الاحتياطات المختلفة، وتعد متاحة للتوزيع على من لهم حق ملكية البنك، ويكون تكوينها راجع الى رغبة الإدارة في العمل على استقرار التوزيعات من سنة لأخرى .

2. المصادر الخارجية:

تتمثل المصادر الخارجية في الأموال التي يحصل عليها البنك من خارج نطاق أمواله الذاتية، وتشمل الموارد الداخلية ما يلي:

2-1- الودائع : " تعتبر أموالا من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها، بشرط إعادتها ..... ".[1]

وتعتبر عمليات الإيداع بمثابة نقطة انطلاق لعمليات البنوك، حيث تلعب هذه الأخيرة دور الوسيط بين المودعين والمقرضين، وذلك من أجل الحصول على أرباح، ذلك لأن البنك يتمتع بصفة التاجر.[2]

2-2- الاقتراض من البنك المركزي : ويمثل العنصر الاستثنائي من مصادر التمويل الخارجي حيث أن الاقتراض من وظائف البنك المركزي لهذا سمي بالمقرض الأخير؛[3]

وهذا ما نصت عليه المادة 43 من الأمر 11.03 المتعلق بقانون النقد والقرض " يمكن لبنك الجزائر أن يمنح البنوك قروضا بالحساب الجاري لمدة سنة على الاكثر ... ".[4]

2-3- الاقتراض من البنوك الأخرى: [5] ويتم اللجوء لهذا النوع من الاقتراض في فترات انخفاض السيولة لدى البنك، لسبب معين كالتعرض لمسحوبات كبيرة.

---

[1] المادة 67 من الامر 03- 11- المؤرخ في 26 اوت 2003، يتضمن قانون النقدي والقرض ج . ر ، عدد 52، الصادر في 27 أوت 2003 معدل ومتمم بموجب الأمر 10، 04.

[2] المادة 02 من الامر رقم 75، 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري ج . ر، عدد 77 معدل ومتتم في 06 فيفري 2006.

[3] عاطف جابر، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص150.

[4] المادة 43 من الامر 11/03 متعلق بقانون النقد والقرض.

[5] خريس جمال وآخرون ، **مرجع سابق**، ص 153.

2-4- سندات الدين طويلة الأجل : تعتبر من بين المصادر الحديثة الخارجية للتمويل البنكي، فيقوم البنك بإصدارها وبيعها للجمهور والمؤسسات، ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة.

المطلب الثالث : دور البنوك التجارية في التمويل

للبنوك التجارية دور أساسي في إمداد الاقتصاد بالأموال اللازمة للتنمية وذلك عن طريق:[1]

- تجميع الأموال من مصادر الادخار المختلفة، ثم توزيعها على مجالات الاستثمار المختلفة وفق أسس وقواعد معينة، سواء في مجال تجميع الأموال أو في مجال توزيعها؛
- فالبنوك التجارية تقوم بالاستثمار الأموال، وذلك بمنحها على شكل قروض للعملاء، لإنشاء مختلف المشاريع سواء كانت جديدة أو من أجل تطويرها.

كما أنها بأداء دورا هاما لوجودها في الأسواق المالية، وبدونها فإن الأسواق تصبح غير قادرة على تحويل الأموال من قبل الأفراد الذين لديهم فائض إلى الذين لديهم فرص إستثمارية منتجة، كما يتلخص دورها أيضا في ما يلي: [2]

- **دورها في الوساطة المالية :** لقيامها بوظيفة الوسيط بين المدخرين بشكل حسابات جارية (ودائع عند الطلب) أو حسابات التوفير.
- **تحسين الخدمات المقدمة للعملاء :** وذلك من خلال إنشاء صناديق استثمارية ذات نطاقات مختلفة ومستويات عوائد ومخاطر متفاوتة وهذه الخدمة من الفوائد التي تعود بها البنوك على الأفراد .

  تقوم بتطوير طرق وبرامج التمويل وتسهيل الحصول عليها .
- **وجود المصارف في النظم الاقتصادية والمالية :** يترتب عليه عادة تحقيق وفرات اقتصادية تعمل على تخفيض الضياع الاقتصادي الذي لا يمكن أن يحدث في هذه الحالة عدم وجودها من أهم هذه الوفرات:
  - تقديم المعلومات المالية للمدخرين وتحليلها؛
  - تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة .

---

[1] سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص70.

[2] هشام حريز وآخرون، **دور البنوك الاجنبية في التمويل الاقتصادي وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، 2014، ص ص50، 51.

تطرق هذا المبحث للحديث عن البنوك التجارية باعتبارها أكثر أنواع البنوك انتشارا، وتقوم بصفة رسمية بمنح التسهيلات الانتمائية القصيرة الأجل، والخدمات المصرفية التي تسهل عمليات التمويل الداخلي والخارجي.

المبحث الثاني : آليات تمويل القطاع الزراعي

يعتبر التمويل حاجة ضرورية للإنجاز المشاريع الانتاجية في وقتها، لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفي لإنجازها، فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية، فالقطاع الزراعي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات.

المطلب الأول : ماهية التمويل الزراعي

يستعمل مصطلح الاقراض الزراعي مرادفا لكلمة التمويل الزراعي، وهنا لا بد من التوضيح أن كلمة التمويل تعني المال اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره، إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات او إصدار السندات.[1]

أولا : تعريف التمويل الزراعي

توجد عدة تعاريف من بينها:

التعريف الأول :" يعني توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم ، وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي، إضافة إلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال للمستخدم، وغالبا ما يكون على هيئة مواد عينية كأسمدة وغيرها".[2]

التعريف الثاني :"بأنه فرع من فروع الاقتصاد الزراعي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه المزرعة، وكيفية استخدامها مثل السعي لزيادة الانتاج ورفع الانتاجية في القطاع الزراعي، وتقليل التكاليف الانتاجية وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على المقتصد الزراعي ، حيث يدرس التمويل الزراعي إمكانية توافر

[1] رولا رضوان محارب المعايطة، **دراسة إقتصاد لمديونية القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 2000، ص 28.

[2] سوزان وفيق العاني، **علم الاقتصاد الزراعي**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص08.

رأس المال من مصادر مختلفة، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة.[1]

إذ يتضح من هذه التعاريف أن التمويل الزراعي هو توفير الأموال اللازمة لهذا القطاع في إطار التطوير الانتاج الزراعي، وتقديم فرصة للمزارعين المستثمرين في استغلال أراضيهم واستصلاحها، وذلك من خلال التدعيم برأس المال من مصادر مختلفة .

ثانيا : أهمية التمويل الزراعي

يهتم التمويل الزراعي في توفير رأس المال الزراعي للمزارعين أو الهيئات الزراعية عن طريق الاقتراض، حيث يمكن هؤلاء الأفراد أو الهيئات من الحصول على الآلات والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع الكفاءة الانتاجية للمزارع، وكذلك تتجلى أهميته من خلال زيادة الانتاج الزراعي في تحسين مستوى معيشة السكان الزارعين، وتحقيق المساهمة الفعالة في خلق التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، ولما تترتب على عمليات التمويل الزراعي من فعالية في توفير رؤوس الأموال الكافية وتوصيلها إلى المنتجين الزراعيين في الأوقات المناسبة وبالشروط الملائمة، لذا فإن هذه الفاعلية تتسم بأهمية رفع الكفاءة الانتاجية في القطاع الزراعي، و تنعكس هذه المساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.[2]

ثالثا : أنواع التمويل الزراعي

وتتمثل أهم أنواعه فيما يلي:

1- **التمويل الذاتي :** إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية التمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على التمويل.[3]

2- **القروض البنكية :** وهي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو اي صورة أخرى ،وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو اقراض العميل لأغراض

---

[1] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص155.

[2] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سابق**، ص155.

[3] محمد بوشوشة، **مصادر التمويل و اثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006- 2007، ص88.

استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير وقد تتمثل في القروض الزراعية.[1]

2-1 مفهوم القروض الزراعية : وهي قروض في غالبيتها قصيرة ومتوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.[2]

2-2 طبيعة الائتمان الزراعي : إن التمويل البنكي للقطاع الزراعي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث: [3]

- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الزراعية على معطيات وظواهر متغيرة، وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات، كما أن الأسعار الزراعية تتواقف على العرض الانتاجي غير مرن، مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الانتاج؛
- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الزراعية إضافة الى تعدد الاشكال القانونية للاستغلال وتنوع العلاقات الانتاج الزراعي؛
- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان إلى الملكية والمرافق الأساسية وتضيع الريف؛

ارتباط الائتمان الزراعي بالسوق العالمية للتصدير.

2-3 ضمانات الائتمان الزراعي

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وآجاله، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير والمتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية، كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان، لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات والأراضي، البنايات والسكنات الريفية ... الخ، وبالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى

[1] حمزة محمد الزبيدي، **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص18.

[2] بن سمية دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990_2000) دراسة حالة بنك BADR وكالة بسكرة**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص50.

[3] نفس المرجع السابق، ص59.

سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة من أهمها التأمين على حياة والتأمين على الأخطار (الحرائق ، المباني ، العتاد ...).[1]

2 -4 الأهمية الاقتصادية للإقراض الزراعي

وتتمثل فيما يلي: [2]

يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الانتاج).

- **زيادة الكفاءة :** بمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل الزراعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل المتاحة .
- **التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة:** قد يستدعي المتغيرات النقدية الحديثة أو الظروف التسويق المتغيرة، الى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغييرات.
- **مواجهة التقنيات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات :** وذلك لأن مدخلات الانتاج يتم شراءها في فترة معينة من السنة وبيع الانتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت، مما يؤدي الى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات، وذلك فاستعمال القروض لتسوي هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة .
- **الحماية في ظروف معاكسة (تجنب الاخطار) :** لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

2 – **التمويل التعاوني :** وهو يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني، وتكون أموال الجمعية أما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الاقراض المتوفرة وأهمها ما يلي: [3]

---

[1] رشا محمد سعيد، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة شهادة الماجستير، في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1999، ص13.

[2] ابراهيم عبد الرحمن ، محمد رشاش ، **إدارة القروض الزراعية**، منشورات الاتحاد الاقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، عمان، 1983، ص40.

[3] علي محمد فارس، **أسس الإقراض والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 2005، ص21.

3-1 مصادر التمويل التعاوني :

- **رأس المال الاحتياطي :** ويقصد به رأس المال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب، ومن جانب آخر تحتفظ به من أجل دعم مركزها المالي وقدرتها على الإقتراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها، ويتكون من المبالغ التي تحول إلى الجمعية سنويا من الفائض الصافي لعمليات الجمعية، بحيث لا يقل عن نسبة مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالإضافة إلى الهبات والمساعدات.
- **الاحتياطات الأخرى :** بالإضافة إلى رأس المال الاحتياطي يوجد بالجمعية احتياطات أخرى كاحتياطي استهلاك المكائن والمعدات والمنشآت وغيرها من الموجودات، واحتياطي التعويض على العمل والمستخدمين ومخصصات الديون المشكوك فيها، وبعض الاحتياطات تحصل على حساب المصروفات وبعضها يؤخذ من حساب الفائض الصافي.

الوافرات والودائع : وهي المبالغ التي تودع بالجمعية سواء من أعضائها أو من غير أعضائها[1] وفقا لشروط معينة وتكون الودائع أما جارية أو لأجل، وفي العادة تقبل الودائع الجارية من الأعضاء فقط، أما الوديعة لأجل عادة تقبل من غير الأعضاء مقابل فائدة.

- **العوائد على التعامل :** تتلقى الجمعية عمولة من جراء ما تقدمه من خدمات مختلفة وهي تحصل على هامش ربح ذلك من عمليات التوريد والتسويق والتموين المنزلي والتشريعات القانونية تسمح بتوزع العائد على أعضاء الجمعية لكل حسب تعامله مع الجمعية.
- **رأس المال الحوار :** يتكون من أموال ترد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصفة دائمة ولمدة زمنية طويلة نسبيا وهذه الأموال التي تستعملها الجمعية بصورة دائمة يكون مصدرها خارجي أي حكومية أو شبه حكومية.
- **الهيئات والمساعدات :** الكثير من الجهات تقدر لبعض الجمعيات التعاونية الهبات والمساعدات بصورة نقدية أو عينية وذلك قصد تغطية بعض نفقاتها الإدارية أو تستخدمها كراس مال تشغيل في أعمالها وتكون في صورة الموجودات الثابتة والتي تبقى عند الجمعية كرأس مال دوار فلا تعتبر دخلا وإنما تحول إلى رأس مال احتياطي خاص.

[1] علي محمد فارس، **مرجع سابق**، ص22، ص23.

- **السندات :** عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة وقوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دين للبيع يحمل كل منها قيمة معينة وهذا في بعض الدول قد تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني الداخلية وتكون مصادر التمويل الخارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء.
- **القروض في المصادر التعاونية :** تعتبر هذه القروض من المصادر الداخلية للتمويل التعاوني لأنها تحصل عليها الجمعية من داخل الحركة التعاونية، بإمكان الجمعية التعاونية ان تقترض من أعضائها أو من جمعية أخرى في هذه الحالة تكون شروط الاقتراض يسيرة مقارنة مع شروط الاقتراض من مصادر أخرى غير تعاونية.
- **القروض والمصادر الخارجية :** تتوجه الجمعيات التعاونية الى المصادر الخارجية وقد تتحصل الجمعية على قروض من هذه المصادر على أن تسدد القروض في تاريخ استحقاقها.

وعادة تبيع هذه القروض بفائدة بسيطة أو بدون فائدة، وقد يكون التمويل في شكل مساهمة في رؤوس أموال الجمعيات أو في شكل ودائع تودعها الدول لدى الجمعيات أو تقوم بشراء السندات التي تطرحها.

رابعا : أهداف التمويل الزراعي

تتمثل أهداف التمويل الزراعي من خلال ما يلي: [1]

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة؛
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم، وزيادة كفاءة الاستخدام مثل الموارد المتوفرة وتطويرها؛
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا، والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات، والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف؛
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

المطلب الثاني : سياسات التمويل الزراعي في الجزائر

مرت الزراعة في الجزائر بمراحل شهدت اختلافها في تطبيق سياسات التمويل الزراعي نذكر أهمها:

أولا : تمويل القطاع الزراعي في ظل اصلاحات سياسة التمويل

[1] رشا محمد سعيد، **مرجع سابق**، ص 14.

تتمثل في :

1. الإصلاحات المصرفية وتعديل قواعد التمويل :

– شرعت الدولة بإعادة هيكلة القطاع الزراعي بما يتلاءم مع الوضع الجديد فأصدرت قانون 87 19 المؤرخ في 8 / 12 /1987 الذي يتم بموجبه حل المزارع اشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمل القطاع الزراعي في شكل مستثمرات فلاحية فردية وجماعية، كما قامت بإلغاء مرسوم الاستفادة بالأراضي الزراعية بموجب قانون الثورة الزراعية بمرسوم رئاسي رقم 25– 90 المؤرخ في 18 / 11 / 1990 الذي كان يدعو إلى إعادة الاراضي المؤممة إلى مالكيها ومع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي تحذف وصايا الدولة وبالتالي فإن أفراد المزرعة هم المسؤولين عن تسيير مزارعهم .

وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منه ،عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الاصلاحات، ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوساطة المالية، وأن تهيئ الظروف الموالية التي تسمح للوحدات الانتاجية (الزراعية) العامة والخاصة الحصول على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان.[1]

ومن أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الزراعي تحويلات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية ابتداء من سنة 1991 في ظل الغاء التمويل الأوتوماتيكي، إذ اصبح طالب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هذا يجب الاعتماد على المعايير التقليدية يمنح القروض في اقتصاد السوق مثل : نسبة الملائمة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلا من رفع التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة والمشاركة في افلاس الوحدات الانتاجية، يصبح البنك التجاري مجبر على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى مع الظروف الجديدة، حيث تم إدخال الحراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثما، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطرة في الدراسة الملفات القروض، وإذا

[1] الطاهر زويتر، **إشكالية التشغيل في الزراعة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص78.

أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترط البنك في النظام التمويل السابق نذكر منها:[1]

- عقد ملكية الأرض او عقد للايجار موثق، أو وثيقة إنتفاع دائم موثقة أو وثيقة اسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الزراعية؛
- بطاقة تقنية تقيميه للمشروع، قيد للطلب التمويل؛
- موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 2000000 دينار جزائري وجدولة حساب النتائج؛
- الضمانات المقترحة (رهن التجهيزات موضع القرض، التأمين على الحياة، التأمين على المباني على أن لا يقل مبلغ رأس المال المؤمن عليه على قيمة القرض الممنوح).

1-1 تطور معدلات الفائدة المطبق على القطاع الزراعي

إن الاستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار قانون النقد والقرض كانت تهدف أساسا إلى تحديد أسعار الفائدة بصفة منتظمة، محاولة من السلطات النقدية تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص الأمثل للموارد، عن طريق التحكم في السيولة النقدية لدى البنوك والتأطير الجيد للقرض من خلال عملية استبدال التسيير الاداري الموجه، وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الزراعي ، إلا أن استمرار التسيير ميل هذه المعدلات نحو الارتفاع خلال السنوات الموالية قد جعل الدولة وخشية التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة انخفاض هامش الربح فيه ،إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها، تضع معدلات فائدة تفضيلية لجذب المستثمرين في هذا القطاع حيث حدد معدل 8% بالنسبة للقروض الموسمية مقابل 20% المطبق رسميا بالنسبة للقروض الموجهة لباقي القطاعات ومعدل 6% و 5% بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وقد بقيت هذه المعدلات ثابتة منذ هذه السنة، وقد طبقت هذه المعدلات في البداية على كل الأنشطة الفلاحية دون استثناء حتى سنة 1994 لتتفطن الدولة لتخصيص المستثمرين في الفروع الاستراتيجية مثل زراعة الحبوب بأسعار فائدة اكثر مرونة، وإن تحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقدي والقرض قد أدى إلى تحمل الدولة الفارق بين معدل الفائدة

[1] جرمولي مليكة، **السياسات الفلاحية و الاصلاحات الطارئة عليها (دراسة حالة ولاية البويرة)**، مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير، فرع التنظيمات السياسية والادارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005، ص30.

المحددة بالنسبة للبنوك لجميع أنواع القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى، وبين المعدل الموجه للاستثمار والاستغلال الزراعي، وهي تدفع مبالغ طائلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتعويض هذا الفارق.[1]

1-2اعادة جدولة القروض الزراعية

جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر في 17 /07 /1994 يحمل رقم 94/115 حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير، وذلك لمدة 12 سنة مضافة إليها سنتين كمهلة للتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها الى نهاية ديسمبر 1997 وضمن عملية إعادة الجدولة: [2]

- المزارعين الذين سددوا جزء من ديونهم ولهم دفعات غير مسددة؛
- المزارعين الذين اعتبرهم البنك ذوي نية حسنة لأن عدم تسديد كان لظروف موضعية (هلاك المحصول نظرا للجفاف أو الأمراض ...)؛
- المزارعين الذين لهم دفعات متأخرة لمدة لا تفوق سنة.

- وقد شملت هذه العملية جميع أنواع القروض، حيث قدرت الديون الفلاحية غير مسددة في نهايته 1994 بأكثر من 12 مليار جزائري، وفي اطار هذه العملية، استفاد المزارعون الذين قبلت ملفاتهم لإعادة جدولة ديونهم من قروض جديدة بأسعار فائدة تفضيلية، وقد اشترط البنك لتقديم قروض جديدة مساهمة المستفيد في المشروع ، إضافة الى طلبه لضمانات مقابل تقديم القروض الجديدة، ونظرا للجفاف سنة 1997، والتي تعتبر أجل انتهاء مهلة البنك واسترداد القروض المجدولة التي حددتها الدولة للمزارعين وانخفاض مردودية القطاع في هذه السنة، قامت الدولة بإعادة جدولة الأولى بعملية جدولة ثانية، والتي انطلقت سنة 1997 وشملت هذه العملية جميع الديون المجدولة في العملية الأولى مضاف إليها جميع الطلبات المقدمة من طرف المزارعين الذي لم يتم جدولة ديونهم في العملية الأولى ، فقد تم حتى تاريخ 1997/12/31 قبول 23685 ملف على مستوى كل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، مذكرة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية إقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، سنة (2008/2007) ، ص135.

[2] غردي محمد، **القطاع الزرعي الجزائري وإشكلية الدعم والاستثمار**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2012/2011، ص98.

مجالس إعادة الجدولة، وقد بلغت قيمة الديون المجدولة حوالي 4.883 مليون دينار جزائري وتم تأجيل موعد سداد الديون المستحقة في سنة 1997 إلى غاية سنة 2001.

ثانيا : تمويل القطاع الزراعي في اطار البرامج التنموية (2001- 2014) :

ركزت البرامج التنموية في مجموعتها على تحسين اطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: الأحجام المالية الموجهة للقطاع الزراعي في ظل المخططات الثلاث مخطط الانتعاش الاقتصادي مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي

	مخطط الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)	مخطط دعم النمو (2005-2009)	مخطط الخماسي (2010-2014)
اجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الزراعة	65.4	300	1000
النسبة المئوية %	12.46	7.14	4.71

المصدر: زهير عماري، تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي من خلال فترة (1980-2009) أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر 2001-2014، ص65.

1- تمويل القطاع الزراعي في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001 -2004):

1-1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قد يمثل مخطط الانتعاش الاقتصادي في ميدان الفلاحة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ومن خلال هذا المخطط تهدف الدولة الى تحقيق القطاع الزراعي والتوفير الشروط الملائمة لهذا النمو قدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الزراعي 65.4 مليار دج.

استفاد القطاع الزراعي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حيث قدر الغلاف المالي ب 55.89 مليار دج.[1]

[1] بلخريسات رشيد، **دراسة تقيمية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA**، مداخلة مقدمة من ملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قالمة،ص 24.

2-1 آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

و تتمثل في ما يلي:

1-2-1 صندوق الضبط والتنمية الفلاحية (F.R.N.D.A) :

من أجل توجيه التمويل إلى مجالات معينة قامت السلطات المعنية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية) من خلال القرار 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 بتحديد النشاطات الزراعية التي تستفيد من الدعم وهذا حسب نوع النشاط من خلال جداول ملحقة بالقرار تبين اسقفت المبالغ التي يستفيد منها كل نشاط وكذلك شروط الاستفادة فمثلا في مجال الري:

حدد سقف بناء البئر: 250.000 دج في مجال الحمضيات: غرس 300 شجرة في الهكتار المبلغ المحدد هو 60.000 دج للهكتار وقد تم تغيير هذه النسب والمبالغ وهذا بـ:[1]

- التعليمة رقم 168 المؤرخة في 2002/02/24 المعدلة والمتممة للقرار 599.
- التعليمة 118 المؤرخة في 2002/04/24 المعدلة والمتممة للقرار 599.

وقد تم تعديل نسب الدعم حسب النشاط مع الحفاظ على نفس المبدأ، ويتم هذا التعديل في نسب الدعم وهذا حسب الأهداف المراد تحقيقها من أجل توجيه الاستثمارات من مجال لآخر.

1-2-2 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عن طريق الامتياز : أنشئ بمقتضى القانون 02-01 المؤرخ في 20 شوال 1823 الموافق ل 24 /2002/12 المتضمن قانون المالية 2003 ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ويستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جواريه في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الزراعية في الوسط الريفي[2]

1-2-3 **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي** : من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية، والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها الفلاحين والقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من جهة أخرى ومن أجل إعادة

---

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، **سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للمشارة في الملتقى الدولي حول السياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص9.

[2] هيشر أحمد التيجاني، (**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني**) ، رسالة دكتوراه، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة (2015 – 2016)، ص 77.

الإعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الزراعي والاستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم إعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف المزارعين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.[1]

2- تمويل القطاع الزراعي في ظل البرنامج التعميمي لدعم النمو (2005-2009) :

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي في مجال الزراعة تلك المتعلقة بزيادة فعالية وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم الانتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة أخذت في الإعتبار المتغيرات العالمية حيث قدرت إعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دج من أجل انجاز الأعمال التالية: [2]

- تطوير المستثمرات الزراعية والضبط.
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الانتاج.
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر.
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

والجدير بالذكر أن الحكومة اقترحت خلال تلك الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي تشريعا يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الزراعية لأملاك الدولة يسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثورة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصل، ويسهم زارع في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض لتنمية النشاط الزراعي.

3- تمويل القطاع الزراعي في ظل المخطط الخماسي (2014-2020):

من خلال الجدول يتبين أن نصيب المزرعة من الغلاف المالي المخصص بقدر 1000 مليار دج بنسبة 4.71% وهي نسبة منخفضة بالبرنامج السابق ورغم مضاعفة المبلغ المخصص 2.3 مرة مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة

[1] نفس **المرجع السابق**، ص80.

[2] بن سمينة ، **مرجع سابق**، ص106.

للزراعة، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولية والذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة 74.71% على حساب القطاعات المنتجة للثروة كالزراعة الصناعة والسياحة.

تم صرف المبلغ المخصص في إطار التحديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200 مليار دج سنوي أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014 م، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى ما يلي:[1]

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير لفائدة المنتجين ، وهي كلها منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد.
- تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20 % و 30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة وكذا غرس الاشجار واقتناء آلات زراعية وتجهيزات بجميع المنتوج وتحويله (معاصر الزيت ، ...)
- تحمل أعباء قرض فلاحي ريفي " رفيق " بدون فوائد.
- استفاد القطاع الزراعي في إطار البرنامج الخماسي من غلاف مالي قدره 5.13 مليار دولار بهدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام على جانب خفض أسعار المحاصيل وزرع 360 الف هكتار من الغابات و 70 ألف هكتار من المناطق الرعوية ، إلى جانب مليون هكتار من الزيتون ، وتهدف المخصصات المالية للقطاع الزراعي بالأسس إلى تعزيز مخطط التوجيه الزراعي الذي تم إدراجه منذ عامين إلى جانب وضع خطة عمل للسنوات المقبلة.

ومنه سنة 2008 تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الريف كما تنوعت الصناديق لتلبية احتياجات خاصة منها:

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية (FNDIA).
- الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي (FNRPA).
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية (FGCA).
- الصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC).

[1] مجدولين دهنية، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016 ، ص 161.

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS).
- الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDA).

ثالثا : التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية الزراعية الحديثة في الجزائر

قصد توفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي ، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية باستحداث صيغ تمويلية جديدة تعطي نفس جديد لهذا القطاع ومن أهم هذه الصيغ نجد كل من " قرض صيغة الرفيق " وهو الموجه لتمويل الاستغلال الزراعي وقرض التحدي الموجه لتمويل الاستثمار وأيضا القرض الإيجاري في المدى المتوسط والطويل وللتعرف على هذه القروض نذكر مايلي:[1]

1- قرض الرفيق:

للتعرف على هذا النوع من القروض سيتم عرضه وفقا لما يلي:

1-1 تعرف قرض الرفيق:

يمكن تعريفه على أنه قرض الإستغلال (المحصول) مدعم من قبل الدولة لغرض تمويل المستثمرات الزراعية سواء كانت فردية، تعاونية أو مجتمعات اقتصادية، وهو قرض قصير الأجل تتراوح مدته بين سنة وسنتين، خال من جميع الفوائد تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كل الفوائد.

1-2 النشاطات المستهدفة:

- إقتناء المواد والمكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الزراعي (البذور، المشاتل، الأسمدة، والمبيدات ...الخ)؛
- اقتناء المواد الزراعية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الزراعية موسعة الاستهلاك؛
- تقوية القدرات الإستغلال الزراعي؛
- شراء معدات فلاحية في إطار قرض الائتمان؛
- بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية على مستوى المستغلات الزراعية وبناء البيوت البلاستيكية.

2- قرض التحدي

للتعرف على هذا النوع من القروض نتناول ما يلي: [2]

---

[1] مجدولين دهينة، **مرجع سابق**، ص179.

[2] شعيب بونوة وعلي بودلال، **إشكالية التمويل و السياسة المنتهجة لانتعاش القطاع الزراعي**، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، ص13.

2-1 تعريف قرض التحدي :

هو قرض موجه للاستثمار الفلاحي يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تجدد مشاريع الاستثمار من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وتغزر الطاقات الانتاجية للمنتوجات الزراعية التي من نقص سوء التقييم وكذلك تكثيف وتحويل وتقييم الانتاج الزراعي الذي هو في حاجة إلى التمويل.

2-2 المشاريع المستهدفة :

من المشاريع المستهدفة للاستفادة من هذا القرض:

- الحرف و التطهير؛
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة ؛
- أشغال التسوية وتهيئة الأراضي؛
- إنجاز أحواض لتخزين المياه؛
- اقتناء عتاد الزراعي ووسائل النقل الخاصة؛
- إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقسيم.

2-3 قرض الايجاري :

يعرف القرض الإيجاري على انه عملية مالية وتجارية تتنج علاقة بين البنك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين، في إطار عقد كراء للتجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع الاستثماري يعرف أيضا بأنه عقد يربط بين البنك (المقرض) وطالب القرض (المقترض) من أجل كراء معدات وتجهيزات تدخل مباشرة في تجسيد المشاريع المربحة.[1]

2-4 المستفيدون من هذا القرض التجاري :

هذا المنتوج المالي موجه إلى كل المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة الاقتصادية المربحة في إطار تحديد سياسة البنك التمويلية.[2]

المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي .

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية: [3]

---

[1] زبيري رابح، **حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خضر، بسكرة، ديسمبر، ص10.

[2] شعيب بونوة، **مرجع سابق**، ص15.

[3] محمد بوشوشة، **مرجع سابق**، ص91.

– لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الانتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي ، فزيادة الانتاج تؤدي بصاحبها إلى النظام سليم للتسويق؛

– إن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)؛

– منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذلك أان الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يفيد من طاقتهم على الاقراض؛

– على المؤسسة المقروضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب؛

– يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي، وادخال مختلف تقنيات الإنتاج عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛

– يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الزراعية لدى المؤسسات المختصة؛

– يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين ، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم المؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛

– يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وضيفة البنوك على منح القروض فقط ، وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

– يجب على البنوك التأكد من ان استخدام القرض الممنوح سوف يعطي اجراء يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح .

– يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعد استلام الدخل وعلى اقساط تسهيلا للدفع.

تطرق هذا المبحث إلى التمويل الزراعي وهو ضروري لإنجاز المشاريع الإنتاجية، وأن القطاع الزراعي كغيره من القطاعات يحتاج إلى تمويل للنهوض به وازدهاره.

وتطرق أيضا الى أهم سياسات التمويل للقطاع الزراعي في الجزائر والواجب توفيرها لنجاح سياسة التمويل البنكي ، والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض أي معرفة إلى أي مدى يمكن

استغلال هذا القرض، والعوائد المتأنية من إستخدامه والتكاليف المترتبة عليه ، وهذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة تنبؤيه للقرض.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

إن موضوع التمويل الزراعي من المواضيع التي سبق وأن تناولاها بعض الباحثين، غير أنه موضوع متجدد بتجدد إستخداماته وتطوره، فمن الدراسات السابقة حول الموضوع والتي إستطعت الإطلاع عليها من بينها:

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

من بين الدراسات الأجنبية التي هدفت إلى التمويل الزراعي ما يلي:

أولا: الدراسة الأولى

Mehdi S.And Reza M (2011):Determinants of agricultural sector in Developing contries,University of Qam Iran.

1. **أهداف الدراسة**

التعرف الى المحددات الرئيسية لنمو القطاع الزراعي في إيران حيث استخدمت هذه الدراسة بيانات مندوبة لسلاسل زمنية خلال الفترة (1970-2007)، حيث تم اختيار السلاسل ومعالجتها من خلال استخدام الانحدار المتعدد واستخدام اختبارات متعددة لاكتشاف المشكلة ومعالجتها.

2. **نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها:

- ان القطاع الزراعي الايراني اخذ بالانخفاض بشكل كبير على مدى السنين المدرجة في الدراسة،
- ضعف الاداء الزراعي في مواجهة التوسع الهائل والعمل في هذا القطاع ونموه في الاقتصاد ككل،
- معرفة ما هي طبيعة العمالة الزراعية وعلاقتها بالقطاع الزراعي واتجاه العمال للقطاع الصناعي تدريجيا.

ثانيا: الدراسة الثانية

Stefen ,G (2015) , The place of Agriculture in economic Growth .(University Sciences &Veterinary Medicine) Seria Agronomie

1. **أهداف الدراسة**

هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي والزراعي، وهو موضوع العديد من الدراسات مع مختلف المنهجيات، وفي هذا السياق تقدم Stefan بورقة تحليل الاقتصاد القياسي.

2. **نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها:

- ان الزراعة تحتل المرتبة الثانية في النمو الاقتصادي،
- ان القطاع الصناعي له فوائد وتأثير أكبر بعلاقته بالنمو الاقتصادي على القطاع الزراعي، وبالتالي فان تطوير القطاع الزراعي يستحق الاولوية في النمو الاقتصادي لأنه يساعد على تطوير القطاع الصناعي، وازدهاره، فبالتالي لابدّ من تشجيع التنمية الصناعية من خلال النهوض بالقطاع الزراعي.

ثالثا: الدراسة الثالثة

Berton E, Swanson ,(2002) China s escpereienc in the fight against poverty, Agrucultural University ,Korea.

1. **أهداف الدراسة**

هدفت الدراسة التعرف الى تحديد اهم الطرق التي اسهمت في تحويل الاقتصاد الصيني نحو اقتصاد جديد، وذلك عن طريق جمعيات المزارعين، في احداث تغييرات في جوهر وهيكل القطاع الزراعي الصيني، حيث قامت هذه الجمعيات بدعم تحويل اتجاهات الاسر الصينية الى انتاج مجموعة من المحاصيل المربحة.

2. **نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها:

- إن الجمعيات المزارعين بالصين متعددة الوظائف ووسائل الإتصال بالمستويات الأخرى من رأس المال الاجتماعي.
- بتعمل هذه الجمعيات على الترابط الفعال مع الأسواق والتجار.
- تعمل هذه الجمعيات على نظم الارشاد للمزارعة الآلية في الصين على تجميع جهود أجهزة التنمية الزراعية في مركز يطلق عليه المركز الإرشادي للزراعة التقنية.

المطلب الثاني: الدراسات المحلية

ومن أهم هذه الدراسات المحلية نذكر ما يلي:

أولا: الدراسة الاولى.

مجدولين دهينه، (إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة)، مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

1. **إشكالية الدراسة:**

- ما هي إستراتيجيات تمويل القطاع الزراعي في الجزائر بالنظر لخصائص القائمة والأثار المحتملة في حالة الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة؟

2. **أهداف الدراسة:**

- أبراز الدور الذي يلعبه التمويل الزراعي في تنمية الزراعة.
- إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي.
- التطرق الى أشكال الدعم التي تضمنها السياسة الزراعية بعد التسعينيات، ومدى توافقها مع أشكال الدعم غير المحظور في اتفاقية الزراعة.
- تقسيم وصياغة وتحديد دور سياسات التمويل الفلاحي في اعادة تخصيص وتحقيق كفاءة استخدام الموارد داخل القطاع الزراعي بالجزائر وما يرتبط به من صناعات، بما يجعله أكثر قدرة على التجاوب مع شروط ومستحدثات المنظمة العالمية للتجارة وتجنب الأثار السلبية المصاحبة لأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

3. **نتائج الدراسة:**

- إن معظم قروض البنك للقطاع الزراعي هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.
- إن التجار والوسطاء في أسواق الجملة لا يساهمون في عمليات التمويل الزراعي إلا بمقدار ما يحقق مصالحهم أولا، وهذا يعكس ضعف التنسيق بين الحلقات ذات العلاقة بالإنتاج والتسويق الزراعي.

- إن منح البنوك لقروض فلاحية بدون فوائد يتحملها الفلاح تعكس المساهمة المتواضعة لدعم الدولة للقطاع الزراعي.
- إن تعامل البنوك بسعر الفائدة بغض النظر على نسبتها إن كانت قليلة أو كبيرة بشكل عائقا لطلب قروض بالنسبة للفلاح الجزائري، فالوازع الديني يمنعه من ذلك لذلك وجب الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في صيغ التمويل المطبقة على جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية.
- يطغى على تمويل سلسلة القيمة الزراعية في الجزائر مشكل عدم تقدير الفلاحيين لقيمة توفر رأس المال العامل قبل بدء عملية الإنتاج، وهم يبدؤون البحث عن الموارد المالية بعد بدء عملية الإنتاج، وغالبا ما يجدون أنفسهم يفتقرون لجودة الخدمات والآلات.

ثانيا: الدراسة الثانية

زاوي بومدين، (التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقارنة كمية))، شهادة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر، 2016.

1. **إشكالية الدراسة:**

- كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي؟

2. **أهداف الدراسة:**

يظهر الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تشخيص مدي نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي، مع إبراز دور النظام المصرفي الذي يقون بمنح أنواع مختلفة من القروض وأهمية تدخل الدولة عبر تخصيص أشكال متنوعة من الدعم، كل هذا من أجل الوصول إلى مدى قدرة الدولة على تحقيق اكتفائها الذاتي والحفاظ على أمنها الغذائي، لأنه لا يمكننا الحديث على تنمية القطاع الفلاحي دون أن يتم تحقيق هذه الأهداف.

3. **نتائج الدراسة:**

- لم تستطيع الدولة توفير الأموال الكافية من أجل تلبية الاحتياجات المالية داخل القطاع الفلاحي خصوصا بالنسبة لصغار الفلاحين الغير مالكين للأراضي حيث ارتكزت العديد من أنواع القروض على شروط ملكية الأراضي الفلاحية ومجموعة منالاستثمارات التي يمكن أن يتقبلها البنك كضمانات

مادية مقابل منح خدماتها غير أنه من الصعب الحصول على ضمانات مماثلة من قبل تلك الفئة من الفلاحين الغير مؤهلة ماديا حتى على تحمل تكاليف دورة استغلالية واحدة.

- لقد أدى حصر عملية تمويل كل نشاطات القطاع الفلاحي الجزائري في مؤسسة مالية واحدة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) ابتداء من 2009 إلى عدة نتائج سلبية أهمها: عجز هذه المؤسسات على التوغل داخل المناطق الفلاحية المعزولة، انعدام المنافسة في مجال تقديم الخدمات المالية الفلاحية وارتفاع تكاليف الوصول إلى تلك الخدمات.

ثالثا: الدراسة الثالثة

كروبي أم الخير، (آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي وآثارها على الاقتصاد الدولي)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إدارة مالية للمؤسسات العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2016.

1. **إشكالية الدراسة:**

- ما هي أشكال تمويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي في الجزائر وإنعكاساته على الاقتصاد الدولة؟

2. **أهداف الدراسة:**

- التعرف على واقع قطاع الفلاحي في الجزائر.
- التعرف على قروض فلاحية التي يمنحها البنك.
- التعرف على التسهيلات المقدمة من الدولة للفلاح.
- إلغاء الضوء على دور هذا التمويل في تنمية الاقتصاد الدولة.

3. **نتائج الدراسة:**

- قامت التطورات الأخيرة بتوفير العديد من المناصب الشغل، وهذا من خلال توسيع البرامج التنموية لتشمل جميع أقطار الوطن دون استثناء.
- تعتبر الدولة هي المدعم الرئيسي لهذا القطاع من خلال تقديم حوافز لفلاحين.
- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر، وذلك من أجل تقليل من أخطار عدم تسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي تقوم بها البنك غير كافية لحماية من المخاطر.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة لقرض.
- من خلال نتائج التحليل العاملي، تبين أن العوامل المفسرة لأهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني يمكن اختصارها في ثلاث عوامل أساسية:
  - مصاريف مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية
  - المصاريف الإجبارية المقدمة عن العملية الإنتاجية
  - عوامل الإنتاج.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد عرض الدراسات السابقة الأجنبية والمحلية، سيتم محاولة إظهار أوجه التشابه والإختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وذلك على النحو التالي:

أولا: المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

الجدول رقم (02): المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

الدراسات		موضوع الدراسة	الهدف	عينة الدراسة	فترة الدراسة	طريقة معالجة الموضوع	النتيجة المتوصل إليها
الدراسات السابقة الأجنبية	الدراسة الأولى	محددات القطاع الزراعي في البلدان النامية	التعرف إلى المحددات الرئيسية لنمو القطاع الزراعي في إيران	إيران	(2007-1970)	اختبار السلاسل ومعالجتها باستخدام الانحدار المتعدد	إن القطاع الزراعي أخذ بالإنخفاظ بشكل كبير على مدى السنين المدرجة في الدراسة
	الدراسة الثانية	مكانة الزراعة في النمو الإقتصادي	التعرف على العلاقة بين النمو الإقتصادي والزراعي	سوريا	/	تحليل قياسي	إن القطاع الصناعي له فوائد وتأثير أكبر بعلاقته بالنمو الإقتصادي على القطاع الزراعي وبالتالي فإن تطوير القطاع الزراعي يستحق الأولوية في النمو الإقتصادي لأنه يساعد على تطوير القطاع الصناعي
	الدراسة الثالثة	تجربة الصين في مكافحة الفقر	التعرف إلى تحديد أهم الطرق التي أسهمت في تحويل الاقتصاد الصيني نحو إقتصاد جديد وذلك عن طريق جمعيات المزارعين	كوريا	/	دراسة حالة	إن جمعيات المزارعين بالصين متعددة الوظائف ووسائل الاتصال بالمستويات الأخرى من رأس المال الإجتماعي
الدراسة الحالية		تقييم دور البنوك التجارية في تمويل مشاريع القطاع الزراعي	إبراز أهم سياسات التمويل الزراعي في الجزائر	الجزائر	(2018-2012)	دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة – 488-	تحقيق الوكالة محل الدراسة للعديد من الإجراءات والخطوات للوصول لإتخاذ قرار سليم بمنح القروض المطلوبة

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الدراسات السابقة.

يبين الجدول رقم (02) إلى أن جميع الدراسات إشتركت في الموضوع الدراسة أو أحد موضوعاته، واختلفت في فترة الدراسة ومجتمعها وطريقة معالجة الموضوع، حيث دراسة مهدي أثرت معالجة الموضوع عن طريق إختيار السلاسل ومعالجتها باستخدام الانحدار المتعدد وستيفن إستعمل التحليل القياسي في دراسته، أما بيرتون تشبه الدراسة الحالية لدراسة حالة الصين.

ثانيا: مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية

جدول رقم (03): مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية

الدراسات		موضوع الدراسة	الهدف	عينة الدراسة	فترة الدراسة	طريقة معالجة الموضوع	النتيجة المتوصل إليها
الدراسات السابقة الأجنبية	الدراسة الأولى	إستراتجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية	إبراز الدور الذي يلعبه التمويل الزراعي في تنمية الزراعية	الجزائر	(2000-2014)	تحليلية	إن القروض الفلاحية بدون فوائد يتحملها الفلاح تعكس المساهمة المتواضعة لدعم الدولة للقطاع الزراعي
	الدراسة الثانية	التمويل البنكي لدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	إبراز دور النظام المصفوفي الذي يقوم بمنع القروض وأهمية تدخل الدولة عبر تخصيص أشكال متنوعة من الدعم	الجزائر	(2009-2015)	مقاربة كمية	أدى حصر عملية تمويل النشاطات الفلاحية الجزائرية في (بنك الفلاحة والتنمية الريفية إبتداءا من سنة 2009 إلى عدة نتائج سلبية
	الدراسة الثالثة	تمويل البنوك القطاع الفلاحي وآثارها على الإقتصاد الدول	التعرف على القروض الفلاحية التي يمنحها البنك	الجزائر	(2007-2015)	دراسة حالة	تبعا البنك عند منحه القروض بحذر، وذلك من أجل تقليل من أخطار عدم تسديد وذلك بإتخاذ إجراءات وقائية تعتبر الدراسة بها البنك غير كافية للحماية من المخاطر
الدراسة الحالية		تقييم دور البنوك التجارية في تمويل مشاريع القطاع الزراعي	معرفة أهم القروض الفلاحية التي يقدمها البنك	الجزائر	(2012-2018)	دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة – 488-	تحقيق الوكالة محل الدراسة للعديد من الإجراءات والخطوات للوصول لإتخاذ قرار سليم بمنح القروض المطلوبة

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الدراسات السابقة.

يبين الجدول رقم (03) أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو أحد موضوعاته، واختلفت في فقرات الدراسة وطريقة معالجة الموضوع، حيث طريقة معالجة مجدولين تتشابه بطريقة كروبي استعملت الدراسة التحليلية والتقييمية.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم إستخلاص أهمية البنوك التجارية و كذا الدعم التي تقدمها في مجال التمويل، حيث تعتبر مساهمتها فعالة في إنجاح المشاريع المختلفة لاسيما الزراعية، التي تحتل مكانة بالغة في اقتصاديات الدول، و أهم السياسات التمويل القطاع الزراعي في الجزائر، الإصلاحات التي طرأت عليها والقروض المستحدثة، وشروط نجاح هذه السياسات التي تلعب دور كبير في تنشيط القطاع الزراعي.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لتمويل مشاريع القطاع الزراعي عن طريق القروض الفلاحية

بينك الفلاحة والتنمية الريفية -488-

تمهيد

بعد دراسة الجانب النظري للفصل الاول في أدبيات حول البنوك التجارية ودورها في تمويل القطاع الزراعي، فإنه سيتم في هذا الفصل محاولة توضيح عملية تمويل القروض الفلاحية الموجهة إلى المشاريع القطاع الزراعي في بنك بدر، ومحاولة إسقاط ما تم التوصل إليه نظريا على ما هو موجود في هذا البنك ولتغطية نقاط هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:

- تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- دراسة تمويل بالقروض الفلاحية المستحدثة بوكالة تبسة-488-؛
- الدراسة المالية للمشاريع الزراعية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة

لقد تعددت البنوك التي تنشط على مستوى الساحة المصرفية ومن بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أهم البنوك على المستوى الوطني، وخاصة على مستوى النشاط الفلاحي، وذلك لعدد فروعه وحجم القروض الممنوحة ، حيث استطاع بخبرته الواسعة أن يفرض مستواه في تنافسية البنوك على المستوى الخاص والأجنبي.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وأهم المهام والأهداف التي يسعى لتحقيقها ، وذلك من خلال النقاط التالية:[1]

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تخضع لقانون البنك التجاري ، وهو جزء من النظام المصرفي، أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/86 المؤرخ في 13-03-1982 في إطار سياسة تبنتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي،وهو مؤسسة ذات اسهم رأس مالها الاجتماعي 2200.000.000 دج، مكلفة بتوفير النصائح والمساعدات في استعمال وتسيير وسائل الدفع لحساب المؤسسات الاقتصادية العمومية، وهذا في اطار احترام التشريع البنكي بمقتضى القانون رقم 10\90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية شخصا معنويا يقوم بعمليات استلام رؤوس الاموال من الجمهور والقيام بعمليات منح القروض، وفي سنة 1999 ارتفع رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى 33 مليار دج وبميزانية قدرت ب:426 مليار دج.

وإضافة الى ما سبق يقوم البنك المدروس بالعماليات التالية:

- منح القروض طويلة الاجل والخصصة لشراء الألات والتجهيزات الزراعية

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيسي مصلحة القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

- تمويل النشاطات الفلاحية ذات الصلة بالمنتجات الغذائية
- جمع الودائع قصيرة الاجل

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقيام بالمهام التالية:

1. يقوم البنك بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل من الزبائن.
2. يعتبر البنك أداة من أدوات التخطيط المالي من خلال إنجاز المشاريع الفلاحية المسطرة وتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والأنشطة التابعة له من: صيد، ري ...إلخ، وتطوير الأعمال الفلاحية والحرفية في مختلف المناطق الريفية.
3. يقوم البنك بمنح قروض متنوعة لتشغيل الشباب، قروض لإنشاء مساكن ريفية، و قروض للمهن الحرف في الأرياف طبيب، محامي...إلخ و في هذا المجال فإن الإحصائيات تشير إلى أن البنك اختل الصدارة في تمويل أزيد من 19063 مشروع في إطار عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة و بمبلغ يقدر ب 10، 34 مليار دج في 2003، في حين أنه استطاع خاليا تمويل ما يقارب 28493 مشروع بمجموع قروض تقدر ب: 39963537 دج، بالتالي توفير ما يزيد عن 64459 منصب عمل و هذا فضلا عن قيامه بمهام فتح الحسابات للزبائن سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية و تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
4. الاكتتاب واستئجار وشراء جميع السندات و السفتجات الخاصة بالعماليات الفلاحية والحرفية والزراعية

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وتتمثل فيما يلي:

- تنمية القطاع الفلاحي وتنظيمه بتطوير وتعميم تكنولوجيا الإعلام الآلي؛
- الرفع من نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية؛
- ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية وضمان التمويل حسب القوانين؛
- احترام القوانين المطبقة على مستوى التسيير والمالية والمحاسبة.

- تحسين العلاقات مع الزبائن بالاقتراب منهم عن طريق فتح وكالات جديدة في مختلف المناطق.

المؤرخ في 16-05-1988 تم تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة مساهمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي كما تم رفع رأسماله إلى 33 مليار دج، وهو يتفرع حاليا إلى 296 وكالة تتضمن 39 مديرية جهوية موزعة على المستوى الوطني، ويلعب البنك دور هاما في تطوير القطاع الفلاحي في بلادنا عن طريق تمويل نشاطاته المختلفة، وكذا الصناعات التحويلية المرتبطة به مع تمويل المهن الحرة والنشأة الريفية.

كما يقوم العمليات التالية:

- تمويل الاستغلاليات الفلاحية التابعة لقطاع الدولة والمزارع.
- مساعدة القطاعات ذات الصلة بالفلاحة ماليا.
- منح القروض طويلة الأجل والمتخصصة لشراء الآلات والتجهيزات الزراعية.
- جمع الودائع متوسطة وقصيرة الأجل.
- تمويل النشاطات الفلاحية ذات صلة بالمنتجات الغذائية.

المطلب الثاني: بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR:

يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظاميين المركزيين واللامركزي، فالأول تمثله المديرية المركزية الموجودة في ولاية الجزائر تحت إدارة رئيس (مدير العام) بمساعدة مديرين مركزيين، بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم ومهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية، أما التنظيم اللامركزي فيتمثل في فروع ووكالات البنك الممتدة عبر ولايات الوطن حيث توجد الفروع التي تقوم بالإشراف والعمل على السير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدد.

وعليه يمكن أن يضم الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

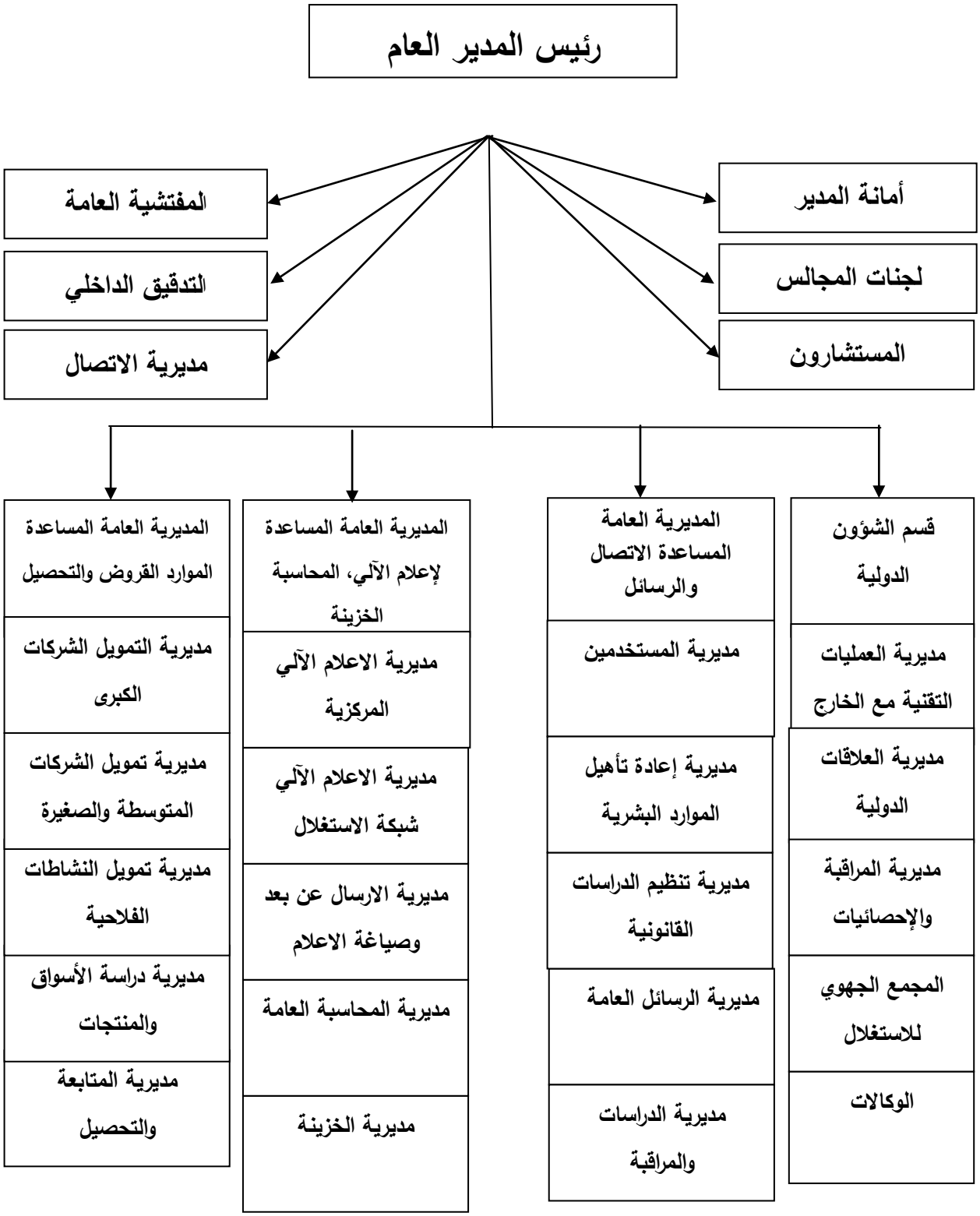

المصدر: مقدم من طرف إدارة الوكالة-488-تبسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثالث: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488:

هي وكالة كانت تابعة للبنك الوطني الجزائري الى غاية 13مارس 1989 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-106 تحول الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا لتلبية حاجيات السكان وفي سنة 2002 شهدت تطورا ملحوظا في بنائها بشكل فعال تقع في حي نهج "العقيد محمد الشريف" وهو مكان استراتيجي إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة، و في هذا المطلب سيتم ادراج العناصر التالية:

أولا: مهام وكالة بدر تبسة

وتتمثل فيما يلي:

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن.
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.
- السهر على رفع مردودية الخزينة.

ثانيا: مزايا وكالة بدر تبسة:وتتلخص في النقاط التالية:

- التقديم المنظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض.
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع وتحويل.
- الاعتماد على الموزعات الآلية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية.
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني قصير.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة-488 –

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تبسة-488 -

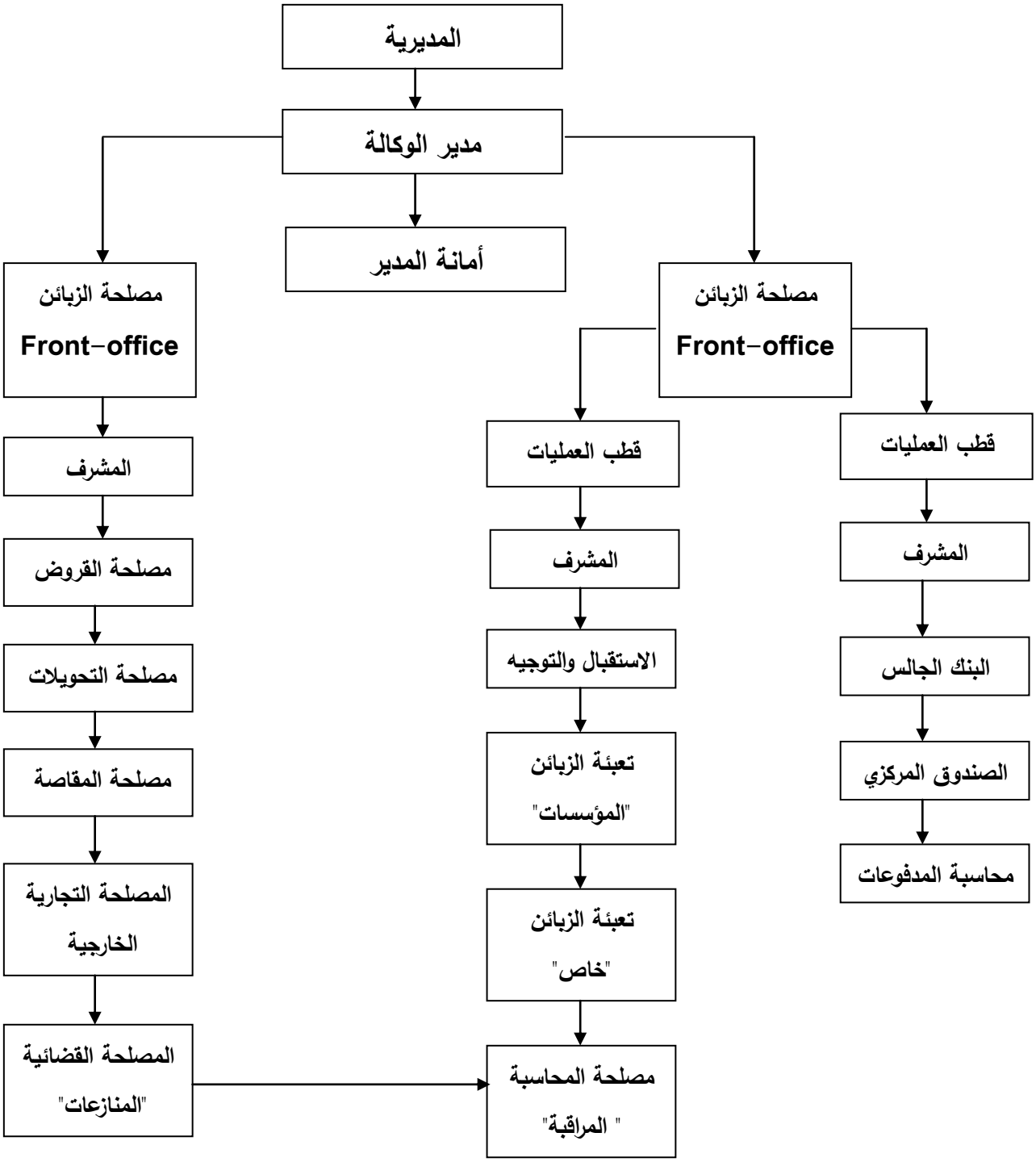

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على معلومات مقدمة من بنك بدر وكالة تبسة -488-

المبحث الثاني: دراسة تمويل بالقروض الفلاحية المستحدثة بوكالة تبسة-488-

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة بدعم المشاريع الزراعية ، وذلك من خلال منح القروض الفلاحية لتشجعهم على تطوير الإنتاج الفلاحي، وتتمثل هذه الأخيرة في "القرض الإجباري، وقرض التحدي وقرض الرفيق".

المطلب الأول: تمويل بواسطة القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة -488-

بدأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة تطبيق عملية القرض الإيجاري سنة 2008 وذلك بموجب القرار رقم 11-2008 الذي يصف كل الجوانب المتعلقة بعملية القرض الإيجاري، ويتم عقد القرض الإجاري بين المؤجر (البنك) والمستأجر (الزبون) يعتبر أسلوب حديث يقوم البنك من خلاله بتأجير عتاد فلاحي إلى العملاء بموجب عقد الإعتماد الإيجاري الذي ينتهي بتمليك العتاد أو إرجاعه

أولا: تطور القرض الإيجاري في بنك بدر وكالة تبسة -488-

يوضح الجدول التالي عدد الملفات المقبولة والقروض الممنوحة ومبلغ القرض حيث تتجلى هذه الأخيرة في شكل تطور كالآتي:

جدول رقم (04): تطور القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- من (2012-2018).

السنوات	عدد الملفات المقبولة	عدد القروض الممنوحة	مبلغ القروض الممنوحة بالدينار الجزائري
2012	143	102	183105000
2013	95	92	126974000
2014	201	189	306897000
2015	293	270	399742700
2016	386	386	710370000
2017	370	370	681930000
2018	/	/	00

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

وسيتم توضيح الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم(03): أعمدة بيانية تبين تطور القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- من (2012-2018).

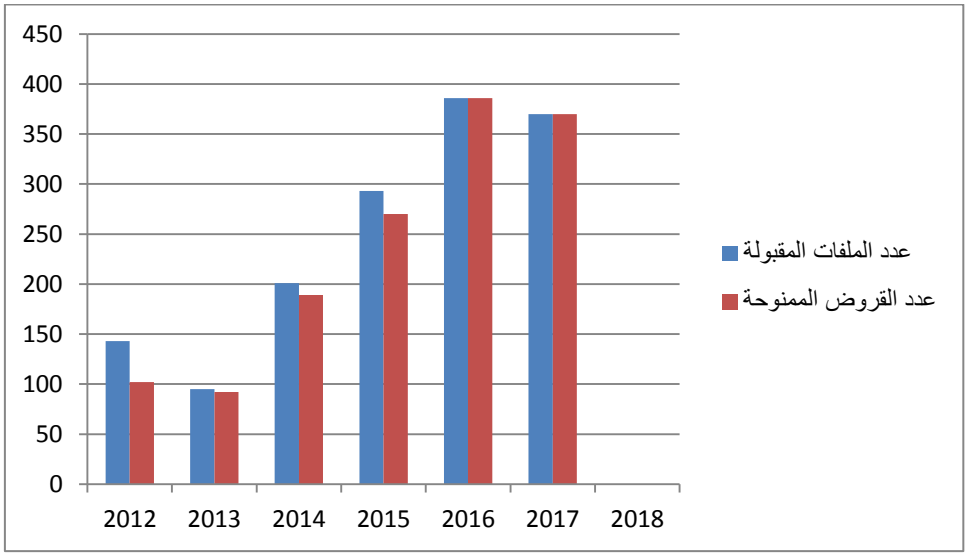

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (04).

من خلال الشكل اعلاه يتضح أن عدد الملفات المقبولة لقرض الايجاري مرتفعة قليلا حيث بلغ عدد القروض الممنوحة حوالي1409 خلال 7 سنوات متتالية و ذلك راجع لحداثة القرض وانه قرض متوسط الاجل حيث في سنة 2012 كانت 143 ملف في حين أن عدد القروض التي تم منحها بلغت 102 بمبلغ 183105000 دج وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- عراقيل إدارية؛
- انتهاج الدولة لسياسة التقشف؛
- تخلي الفلاح عن هذا القرض.

و في سنة 2013 انخفض بسبب نقص الطلب على هذا القرض حيث بلغت عدد الملفات المقبولة 95 ملف والقروض الممنوحة 92 قرض ومبلغ القروض حوالي 126974000 دج حيث انخفض مقارنة بسنة التي قبله، ثم ارتفعت من 2014 إلى غاية 2016 ارتفاع متتالي حيث بلغت عدد الملفات المقبولة

386 ملف وتم منحها جميعا ومبلغ القروض حوالي 710370000 دج ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد طلب الفلاحين على هذا القرض وذلك لعدة أسباب منها:

- تشجيع الدولة لقطاع الفلاحة بتقديمها دعم خاص؛
- ارتفاع سعر العتاد وعدم قدرة الفلاحين على اقتنائه؛
- حرية اختيار الآلة من طرف الفلاح "السعر، المواصفات".

ثم عاودت الانخفاض في سنة 2017 كانت عدد الملفات المقبولة 370 ملف ومنحت كلها قروض بمبلغ 68193000 دج وفي سنة 2018 انعدمت الملفات و القروض الممنوحة و ذلك راجع الى تراجع القطاع الزراعي و انتهاج الدولة سياسة التقشف.

ثانيا: خطوات منح القرض الإيجاري في بنك بدر وكالة تبسة -488-

يعتبر القرض الإيجاري من بين القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك وفقا لإجراءات ومراحل تقوم بها عدة أطراف، تتمثل في النقاط التالية:[1]

1. أطراف العملية:

- **المؤجر:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- **المستأجر:** الفلاح؛
- **المورد:** مؤسسة بيع العتاد الفلاحي بقسنطينة PMAT؛
- **المديرية الولائية للفلاحة:** باعتبارها مشاركا في العملية بتقديم دعم للمستأجر.

2. محتوى ملف القرض:

تتطلب عملية منح الفرض الإيجاري تكوين ملف شامل فطالب القرض "الفلاح" موضوع الدراسة يجب عليه تقديم ملف للبنك يحتوي على:

- شهادة ميلاد أصلية؛
- شهادة إقامة،

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

- صورة طبق الأصل مصادق عليها من بطاقة التعريف؛
- شهادة عدم مديونية مستخرجة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛
- بطاقة فلاح؛
- وثيقة تثبت ملكية الأرض؛
- فاتورة نموذجية توضح قيمة العتاد المراد الحصول عليه.

3. دراسة الملف ومنح القرض الإيجاري:

تتم دراسة وضع قرار لمنح القرض الإيجاري وفقا للعديد من الخطوات الآتية:

- يقدم طالب القرض الإيجاري طلبه على مستوى المديرية الولائية للفلاحة DSA؛
- تتم دراسة الطلب من طرف لجنة مختصة في ذلك، وتحدد هذه اللجنة تقريرا عن هذا الطلب؛
- يحول الطلب إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويتم دراسته على مستوى البنك؛
- يرسل البنك سند طلب بمواصفات العتاد المطلوب إلى مؤسسة العتاد الفلاحي بقسنطينة PMAT؛
- بعد دراسة الملف على كل المستويات يتم اجتماع اللجنة التقنية الولائية CTW التي تتكون من:
  - ممثل المديرية الولائية للفلاحة DSA؛
  - مندوب فلاحي ممثل عن البلدية APC؛
  - ممثل عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
  - ممثل عن مؤسسة العتاد الفلاحي PMAT.
- بعد مناقشة كل التقارير تتفق اللجنة على منح القرض الإيجاري حيث قررت نسب مساهمات كل من؛ المديرية الولائية للفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (05): نسب تقسيم المساهمات حسب تقنية القرض الإيجاري

آلة جرار	مساهمة البنك (قيمة القرض)	دعم الدولة	المساهمة الشخصية للفلاح
2515000.00	1.509.000.00	679.487.18	326.512.82
النسبة	**%70**	**%20**	**%10**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد استنادا للملحق رقم (02).

من خلال الجدول يتضح نوع العتاد والقيمة المالية له، ومساهمة كل من البنك ودعم الدولة والمساهمة الشخصية للفلاح، حيث يوضح الجدول نوع العتاد (آلة جرار) والمبلغ المالي بالدينار الجزائري لإجمالي المساهمات، فالقرض الإيجاري يتم المساهمة من طرف البنك حوالي 70% ودعم الدولة حوالي 20% والمساهمة الشخصية للفلاح حوالي 10%.

4. طريقة اهتلاك القرض الإيجاري للفلاح:

بعد منح البنك للفلاح (المستأجر) قرض ايجاري تتم متابعته، حيث تمثل قيمة القرض المقدم من طرف وكالة تبسة -488- بـ (2942550.00 دج) تهتلك كالآتي:

جدول رقم (06): الإهتلاك الدوري للقرض الإيجاري.

التاريخ	الأقساط الدورية	ملاحظة
31-08-2017	75.450.00	
31-08-2018	326.742.05	
31-08-2019	326.742.05	
31-08-2020	326.742.05	
31-08-2021	326.742.05	
31-08-2022	326.742.05	
31-08-2023	30.179.99	التنازل
المجموع	**1.739.340.24**	

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للملحق رقم (03).

5. انتهاء العقد:

من بين شروط نهاية القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- ما يلي:

- تمليك العتاد المؤجر عند استوفاء كامل الدفعات وعدم توفر أي خيار آخر للمستأجر؛
- في حالة التأخير في دفع أقساط القرض يتم إرسال إشعارات إلى الفلاح؛
- أما في حالة الفشل في التسديد سيتم حجز الضمانات والمباشرة في إجراءات المنازعة.

المطلب الثاني: تمويل بواسطة قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.

قرض التحدي هو قرض استثماري، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستقلة التابعة للأملاك الخاصة أو الأملاك خاصة للدولة، وقرض مدعم مدته 07 سنوات لا تتجاوز قيمته 1 مليون دينار هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات عديدة للفلاحة وتربية حيوانات والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.

أولا: **تطور قرض التحدي**

يوضح الجدول التالي عدد الملفات والقروض الممنوحة، ومبلغ القرض خلال الفترة من (2012-2018).

جدول رقم (07): تطور قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- من (2012-2018).

السنوات	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات الممنوحة	مبلغ القرض (DA)
2012	01	01	3.47.4.839.300
2013	02	02	1.076.779.999
2014	01	01	7.447.315.000
2015	02	02	3.936.538500
2016	00	00	00
2017	02	02	4.622.891.078
2018	/	/	00

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

والشكل الموالي يوضح تطور قرض التحدي خلال الفترة بين (2012-2018).

الشكل رقم (04): أعمدة بيانية تبين تطور قرض التحدي.

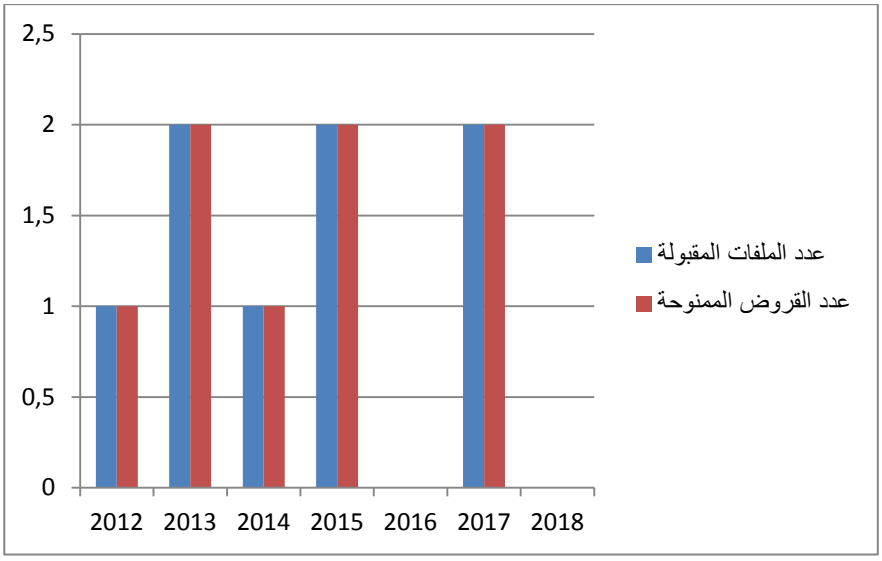

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

من خلال الشكل اعلاه يتضح أن عدد الملفات المقبولة لقرض التحدي قليل جدا حيث بلغت عدد القروض8 قروض خلال 7 سنوات متتالية ويرجع ذلك لنقص الوكالات في الولاية ولا توجد وسائل اعلام ترشد الفلاح الى التعرف على هذا القرض

حيث في سنة 2012 كانت عدد الملفات ملف واحد 01 و عدد القروض الممنوحة قرض واحد 01 بلغ هذا القرض حوالي 3.474.839.300 دج، وفي سنة 2013 ارتفع بملف واحد 02 ملف وعدد القروض 02 نفسها وبلغ هذا القرض حوالي 10.676.779.999 دج ثم عاد في الانخفاض بقرض واحد وبلغ مبلغه 7.447.315.000 دج في سنة 2014 وانعدم الطلب على هذا القرض في سنة 2016 ثم رجع من جديد في الارتفاع طفيف بملفين سنة 2015 وبلغ هذا القرض حوالي 3.936.538.500 وفي سنة 2017 بلغ عدد الملفات المقبولة 02 ملف وعدد القروض الممنوحة قرضين 02، وبلغ هذا القرض حوالي 4.622.891.078 دج، مقارنة سنة 2013 و سنة 2015 مع سنة 2017 حيث عدد الملفات نفسها 2 ونقص في المبلغ يدل على دخول الفلاحين في قروض مصغرة في هذه السنة فإن تراجع عدد القروض والملفات المقبولة في هذه الفترات وانعدام القروض سنة2018 راجع لعدة أسباب منها:

- نقص الطلب على هذا النوع من القروض؛
- صعوبة القرض من الناحية الإدارية والمالية؛

- عدم وعي الفلاحين بهذا النوع من القروض؛
- و انتهاج الدولة لسياسة التقشف.

ثانيا: خطوات منح قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

يمر طلب قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- وفقا للإجراءات والمراحل التالية:[1]

1. محتوى الملف:

يتكون ملف القرض من الوثائق التالية:

- طلب القرض؛
- دفتر الشروط مصادقة عليه من طرف(DSA)؛
- شهادة ميلاد؛
- عقد الامتياز أو عقد الملكية للأرض؛
- دراسة تقنو-اقتصادية للمشروع المنجز من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف (DSA).

2. دراسة ملف قرض التحدي:

- يقوم الفلاح بإيداع الملف على مستوى الوكالة، حيث يضم الملف الدراسة التقنية للمشروع مصادق عليها من طرف الديوان الوطني لمسح الأراضي الفلاحية (DSA)؛
- تقوم الوكالة بدراسة الوضعية المالية للفلاح؛
- إرسال الملف إلى المديرية الجهوية، حيث يتم تكوين لجنة لدراسة الملف والوثائق المقدمة المصحوبة بالضمانات، أما في حالة تجاوز كلفة المشروع 10 مليون دج لا تستطيع الوكالة منح هذا المبلغ فيتم نقله إلى المديرية المركزية الكائنة بالجزائر؛
- يتم دراسة الملف وإعادة تحليل الميزانيات، والتأكد من جميع النسب المالية وجدوى المشروع من طرف المديرية المركزية.
- تصدر المديرية المركزية مولفقة بنكية والتي تتضمن ما يلي:

1) مبلغ القرض؛

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

2) مدة القرض؛
3) الوكالة المعنية بالتمويل؛
4) الضمانات؛
5) طرق التركيبة المالية للمشروع.

- إرسال إلى الوكالة المعنية لتباشر في إعلام الفلاح بإحضار الوثائق اللازمة وهي:
  - الرهن العقاري لصالح البنك؛
  - دفع المساهمات الشخصية؛
  - وعد برهن العتاد الممول؛
  - وعد بتأمين للعتاد طيلة مدة القرض؛
  - الانخراط في صندوق الضمان أخطار القرض؛
  - اتفاقية القرض؛
- سند الأمر.
- إرسال الملف إلى الخلية القانونية من أجل التأكد من جميع الوثائق والضمانات المقدمة وصحتها؛
- إرجاع الملف بالقبول إلى البنك؛ وبعدها إخبار الفلاح بإعداد الفواتير النموذجية؛
- يباشر بعدها البنك بتحرير الشيكات بذمة الموردين تبعا للتركيبة المالية للمشروع، وأثناء هذه الفترة يقوم البنك بزيارات ميدانية لمراقبة المشروع ومدى تقدمه؛
- اصدار جدول الاهتلاك من طرف البنك الذي يوضح الدفعات الواجب دفعها كل دورة، يقوم الفلاح بالإمضاء والاحتفاظ بنسخة.

والجدول التالي يوضح نسب المساهمة حسب قرض التحدي

جدول رقم (08): نسب تقسيم المساهمة حسب تقنية قرض التحدي.

قيمة المشروع (بيوت بلاستيكية)	مساهمة البنك (قيمة القرض)	دعم الدولة	المساهمة الشخصية للفلاح
34.748.393.00	30.934.621.00	/	3.813.772.00
النسبة	%80	%0	%20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الريفية وكالة تبسة -488-على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية

من خلال الجدول يتضح أن التكلفة المالية لمعصرة زيتون 34.748.393.00 دج ومساهمة البنك (قيمة القرض) تمثل حوالي 80% و20% من المساهمة الشخصية للفلاح ويتضح أن الدولة لا تقدم دعم 0%.

3. طريقة اهتلاك قرض التحدي للفلاح:

بعد منح البنك للفلاح قرض التحدي تتم متابعة القرض، حيث تمثل قيمة القرض المقدم من طرف الوكالة تبسة -488- بـ 30.934.621.00 دج كالآتي:

جدول رقم (09): الإهتلاك الدوري لقرض التحدي

التاريخ	الأقساط الدورية	ملاحظات
31-12-2014	/	تأجيل الدفع
30-06-2015	/	
31-12-2015	/	
30-12-2016	/	
31-12-2016	/	
30-06-2017	27.841.158.90	
31-12-2017	24.747.696.80	
31-06-2018	21.654.234.70	
31-12-2018	18.560.772.60	
30-06-2019	15.467.310.50	
31-12-2019	12.373.848.40	
30-06-2020	9.280.386.30	
31-12-2020	6.186.924.20	
30-06-2021	3.093.462.10	
المجموع	31.118.682.00	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (04).

المطلب الثالث: تمويل بواسطة قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -448-

قرض الرفيق هو أحد القروض الموسمية، خصص لفائدة الفلاحين وعلى أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض حيث أن لكل مستفيد من القرض الرفيق يسدد مستحقاته من أجل سنة واحدة الحق أن تدفع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة، في السنة الموالية.

أولا: تطور قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.

يوضح الجدول التالي عدد الملفات والقروض الممنوحة، ومبلغ القرض خلال الفترة من (2012 إلى 2018).

جدول رقم (10): تطور قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- (2012-2018).

السنوات	عدد الملفات المقبولة	عدد القروض الممنوحة	مبلغ القروض الممنوحة (DA)
2012	123	123	3.474.839.300
2013	200	200	50536.000
2014	112	112	38.567.000
2015	87	87	33.567.000
2016	32	32	7132.000
2017	23	23	7.812.000
2018	21	21	12.958000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

والشكل الموالي يوضح تطور قرض الرفيق خلال الفترة من(2012-2018).

الشكل رقم (05): أعمدة بيانية تبين تطور قرض الرفيق

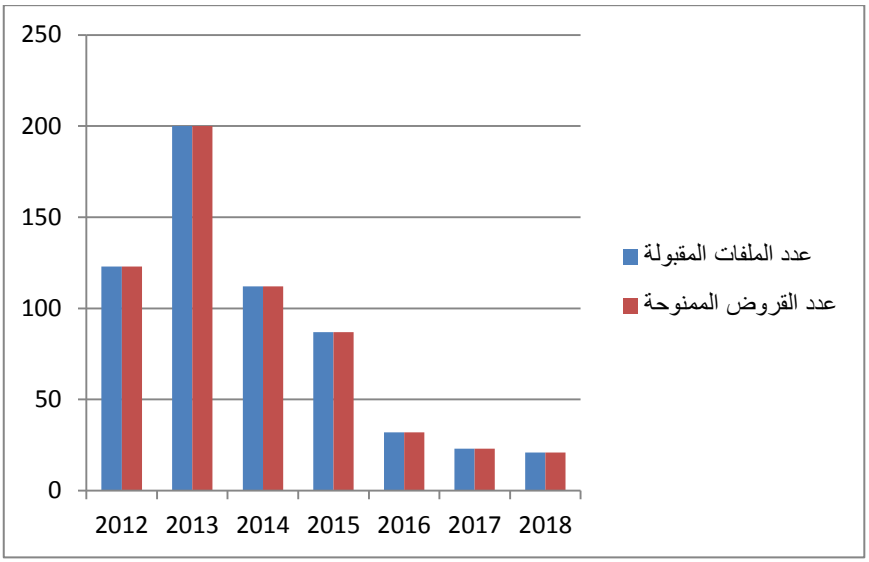

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (10).

ومن خلال الشكل اعلاه يتضح أن عدد الملفات المقبولة لقرض الرفيق تساوي عدد القروض الممنوحة في كل سنة خلال الفترة المدروسة حيث عدد الملفات المقبولة مرتفعة قليلا حيث بلغت عدد القروض 598 خلال 7 سنوات متتالية

حيث في سنة 2012 عدد القروض الممنوحة وعدد الملفات المقبولة متساوية 123 ملف ، وبلغت هذه القروض حوالى 35003000 دج، وارتفع في سنة 2013 فبلغ عدد القروض الممنوحة والملفات المقبولة 200 قرض، وبلغت القروض حوالي 50536000 دج ثم عادت الى الانخفاض في عدد القروض الممنوحة والملفات المقبولة إلى 112 قرض، و بلغت هذه القروض حوالي 38.567.000، ثم استمر في الانخفاض في السنوات 2015 و 2016 و2017 و 2018 فبلغ عدد القروض الممنوحة وعدد الملفات الممنوحة على التوالي 87، 32، 23 21 قرض بمبالغ مالية 334.32.000، 71.32.000، 78.12.000 دج، 12.958.000.00 دج في سنة 2018 رغم انخفاض عدد القروض الا ان مبلغ القروض مرتفع وذلك راجع لدخول الفلاحين في قروض كبيرة نوعا ما اما بنسبة لسنوات الاخرى يترجم الانخفاض في القروض والملفات المقبولة إلى عدة أسباب منها ما يلي:

- التأثر بالعوامل الطبيعية؛
- عراقيل إدارية سببت تأخير في تسليم القرض؛

- عدم وفاء الفلاحين ببنود العقد ونقصد بذلك عدم قدرتهم عن التسديد وإرجاع قيمة القرض.

ثانيا: خطوات منح قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

يمر طلب قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- وفقا لإجراءات ومراحل وهي كالآتي:[1]

1. محتوى ملف قرض الرفيق:

للاستفادة من قرض الرفيق يتوب على الفلاح إعداد الملف التالي:

- طلب القرض؛
- البطاقة البيانية للمستثمرة؛
- بطاقة التعريف؛
- طلب اقتناء (حبوب ... إلخ)؛
- الفواتير النموذجية؛
- تصريح ببذر الحبوب؛
- التركيبة المالية للمشروع؛

وإذا تم طلب الحبوب من طرف الفلاح يطلب أيضا الأسمدة.

2. دراسة الملف ومنح قرض الرفيق:

تتم دراسة وضع قرار قرض الرفيق وفقا للعديد من الخطوات الآتية:

- إيداع في مكتب الموحد على مستوى الديوان الوطني للحبوب؛
- يوضع الملف على مستوى المديرية الجهوية للبنك؛
- تقوم المديرية بإنشاء لجنة من أجل دراسة الملف، وفي حالة القبول يتم توجيه الملف إلى الوكالة محل إقامة صاحب القرض (الفلاح)؛

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

- تقوم الوكالة بإعلام الزبون بإحضار الوثائق اللازمة والمتمثلة في:
  - ضمانات خاصة بالقرض؛
  - التأمين الشامل؛
  - صندوق ضمان أخطار القروض؛
  - السند لأمر؛
  - اتفاقية القرض.
- تجميع الوثائق المطلوبة؛
- إرسالها إلى الخلية القانونية من أجل التأكد من الوثائق المقدمة بعد التحقق من الوثائق تقوم الوكالة بإخبار الزبون بإحضار الفاتورة النموذجية؛
- بعد تقديم الفاتورة النموذجية يقوم المسؤول على مصلحة القروض بتحويل مبلغ القرض إلى صاحب القرض (الفلاح)؛
- ويحول إلى حساب الديوان الوطني للحبوب.

والجدول التالي يبين نسب المساهمة في قرض الرفيق

جدول رقم (11): نسب تقسيم المساهمة حسب تقنية القرض الرفيق.

قيمة الحبوب الجافة	مساهمة البنك (قيمة القرض)	دعم الدولة	المساهمة الشخصية للفلاح
834.114.43	834.114.43	/	/
النسبة	%100	%0	%0

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى الملحق رقم (05).

من خلال الجدول يتضح أن التكلفة المالية لبذور القمح والسماد هي نفسها مساهمة البنك (قيمة القرض)، وذلك راجع لعدم وجود مساهمة شخصية لطالب القرض ودعم الدولة في هذا النوع من القروض.

3. طريقة استحقاق القرض للفلاح:

بعد منح البنك للفلاح قرض الرفيق تتم متابعته، حيث تمثل قيمة القرض المقدم من طرف وكالة تبسة -488- (83411443 دج) تهتلك كالآتي:

جدول رقم (12): الإهتلاك الدوري لقرض الرفيق

التاريخ	الأقساط الدورية	ملاحظات
30-09-2019	834.114.43	/
المجموع	834.114.43	/

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للملحق رقم (05).

المبحث الثالث: الدراسة المالية للمشاريع الزراعية

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض وذلك من خلال دراسة كاملة المشاريع وتقييمها ماليا.

المطلب الأول: الدراسة المالية للمشروع الممول قرض إيجاري

بعد الدراسة الكاملة للملف تأتي الدراسة المالية لهذا المشروع.

أولا: الاستثمارات

جدول رقم (13): التقدير المالي للإستثمار

المستثمرة	كمية	الوحدة	التكلفة الاستثمارية
آلة جرار	01	U	251.500.000 دج

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على معلومات مقدمة من البنك.

بالنسبة لآلة الجرار هي استثمار متوسط المدى، حيث قدرت التكلفة الاستثمارية له بـ 251.500.000 دج التي تمثل قرض الإيجاري أي مساهمة البنك.

ثانيا: التركيب المالي

جدول رقم (14): الدعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض الإيجاري

العتاد	التكلفة الاستثمارية	مساهمة البنك	دعم الدولة	المساهمة الشخصية
آلة جرار	251.500.000	150.900.000	679.487.18	326.512.82
النسبة	/	%70	%20	%10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من البنك .

- المساهمة الشخصية هي المبلغ الذي يساهم به طالب القرض وتمثل حوالي 10% من التكلفة الاستثمارية.
- دعم الدولة حوالي 20% من التكلفة الاستثمارية.
- و70% من التكلفة الاستثمارية يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل قرض إيجاري، أي أن القرض المقدم في إطار الإيجاري هو 150.900.000 دج.

ثالثا: نتائج المشروع

- **العتاد:** آلة جرار.

- **المبلغ المالي:** بالدينار الجزائري (بدون رسوم) 251.500.000 دج.

- **مدة العقد:** 06 سنوات دورية أي (72 شهر).

- **قرض إيجاري:** متوسط المدى.

يتم مساهمة البنك بحوالي 70% ومساهمة طالب القرض حوالي 10% ودعم الدولة حوالي 20%.

تكلفة الاستثمار 251.500.000 دج (دون رسوم)، ويتم إهتلاك القرض مدة 05 سنوات بعد تأجير الدفع لمدة 12 سنة واحدة من تاريخ التسليم، مبلغ القرض الايجاري يمثل مساهمة البنك 150.900.000 دج.

المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع الممول بقرض التحدي

بعد الدراسة الكاملة لملف القرض تأتي الدراسة المالية لهذا المشروع.

أولا: الاستثمارات

جدول رقم (15): تقرير مالي للاستثمار

المستثمرة	كمية	الوحدة	التكلفة الاستثمارية
(معصرة زيتون)	01	/	1.737.419.650
المعدات الأخرى	/	/	635.842.594
آلات فلاحية	03	U	937.419.650
بئر	01	/	164.157.406
المجموع	/	/	34.748.393.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من البنك

بنسبة لهذه المستثمرة الفلاحية قرض متوسط المدى حيث تكلفة معصرة الزيتون (1.737.419.650 دج) وآلات الفلاحية تكلفتها (937.419.650 دج) وقدرة تكلفة البئر بـ (164.157.406 دج) والتكلفة الإجمالية للاستثمار (34.748.393.00 دج).

ثانيا: التركيبة المالية

جدول رقم (16): الدعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض التحدي

العتاد	التكلفة الاستثمارية	مساهمة البنك	دعم الدولة	المساهمة الشخصية للفلاح
(معصرة زيتون) معدات أخرى آلات فلاحية بئر	34.748.393.00	30.934.621.00	/	381377200
النسبة	/	%80	%0	%20

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للملحق رقم (04).

- القرض التحدي هو قرض متوسط الأجل يقدمه البنك لتمويل المشاريع متوسطة المدى.
- تمثل مساهمة البنك في هذا القرض حوالي 80% والمساهمة الشخصية للفلاح حوالي 20% من التكلفة الإستثمارية.

ثالثا: نتائج المشروع

تم تمويل هذا المشروع من طرف البنك عن طريق قرض التحدي متوسط الأجل بمبلغ 30.934.621.00 دج المخصص للمستثمرة فلاحية لمدة 07 سنوات (84 شهر)، يتم إهتلاك القرض مدة 05 سنوات بعد تأجيل الدفع لمدة 24 شهر(سنتين)، ولا يتم فيه دعم الدولة للفلاح في هذا القرض، مع مساهمة البنك بحوالي 80% والمساهمة الشخصية حوالي 20% .

المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع الممول بقرض الرفيق

بعد الدراسة الكاملة للملف تأتي الدراسة المالية لهذا المشروع

أولا: الاستثمارات

جدول رقم (17): التقدير المالي للاستثمار

المستثمر	كمية	الوحدة	التكلفة الاستثمارية
قمح صلب	60	قنطار/المتر	288.090.00
سماد الأوزوتي	120	قنطار/المتر	546.024.43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات مقيمة من البنك.

بنسبة للقمح وسماد الأوزوتي قرض قصير المدي حيث تكلفة 60 قنطار من القمح الصلب (288.090.00 دج) وتكلفة 120 قنطار من السماد الأوزوتي (546.024.43 دج).

ثانيا: التركيبة المالية

جدول رقم (18): الدعم المقدم من طرف الوكالة في إطار القرض الرفيق

المستثمر	التكلفة الاستثمارية	المساهمة الشخصية	قرض الرفيق
قمح صلب	288.090.00	/	288.090.00
سماد الأوزوتي	546.024.43	/	546.024.43
المجموع	834.114.43	/	834.114.43
النسبة	/	/	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من البنك.

- القرض الرفيق هو قرض قصير المدى يقدمه البنك لتمويل المشاريع قصيرة المدى.
- تمثل المساهمة الشخصية 0% من التكلفة الاستثمارية، و100% مساهمة البنك والمتمثل في قرض الرفيق حيث بلغت قيمة القرض 834.114.43 دج.

ثالثا: نتائج المشروع

تم تمويل هذا المشروع من طرف البنك عن طريق قرض الرفيق قصير المدى وبلغ 834.114.43 دج المخصص لاقتناء القمح والسماد لمدة سنة واحدة (12 شهرا) ولا يتم فيه مساهمة الشخصية أي (0%) ولا دعم الدولة (0%).

خلاصة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية؛ لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الانتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية، ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية وإتباع معايير وإجراءات تكون فعالة وناجحة.

الخاتمة

خاتمة

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في إنعاش الإقتصاد الوطني، حيث عملت الجزائر منذ الإستقلال على تنميته وتطويره للإرتقاء به إلى مكانته الحقيقة، كما عرف هذا القطاع إهتماما متواصلا وتحولات عديدة منذ أن إسترجعت الدولة سيادتها إلى يومنا هذا.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تبسة يعمل على دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض، فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشر، على نجاح المشاريع الزراعية و على زيادة نشاطها.

أولا: نتائج البحث

من خلال ما تم دراسته في هذا البحث تم التوصل الى النتائج التالية:

1- نتائج الدراسة النظرية

- البنك هو حلقة من حلقات الإقتصاد، وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض؛
- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الزراعي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آلياته؛
- تعد القروض الفلاحية المستحدثة أهم المصادر التمويلية للقطاع الزراعي، لما لها من مزايا تعود على كل أطراف العقد؛
- تنوع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتمثلة في القرض الإيجاري والتحدي وقرض الرفيق.

2- نتائج الدراسة التطبيقية

- تحقيق الوكالة محل الدراسة العديد من الإجراءات والخطوات للوصول لاتخاذ قرار سليم بمنح القرض المطلوب؛
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة بصفة خاصة، بمنح القروض الفلاحية بأنواعها؛
- تساهم وكالة تبسة -488- بنسبة كبيرة في القروض الفلاحية بالإضافة إلى دعم الدولة والمساهمة الشخصية لطالب القرض.

ثانيا:إختبار الفرضيات

من خلال الاشكالية المطروحة تم تقييم البحث إلى جانب نظري والآخر تطبيقي، حيث تم التوصل إلى:

- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المشاريع الزراعية عن طريق قروض ثلاث فلاحية تتمثل في قرض التحدي و الإيجاري و قرض الرفيق وهذا ما ينفي صحة "**الفرضية الأولى**".
- لتمويل بالقروض الفلاحية يتم دراسة شاملة للقرض، من خلال دراسة ملفه و الدراسة المالية له هذا ما يثبت صحة "**الفرضية الثانية**".

ثالثا: توصيات

- ضرورة تبسيط الأمور القانونية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- توجيه وتكوين إطارات مؤهلين للقطاع الزراعي؛
- ضرورة عمل البنوك بالشريعة الإسلامية خاصة القروض الزراعية، لأن معظم الفلاحين لا يحبذون التعامل بالفوائد؛
- دعم الفلاحين الصغار عن طريق إنشاء البنوك الفلاحية، وتحفيز البنوك الأخرى كحرية تقديم القروض لهم. وكذلك التوسع في انشاء مراكز خدمية للفلاحين، وتوفير لهم الدعم والإرشاد في مختلف مجالات عملهم؛
- تشجيع قيام الصناعات التي تخدم القطاع الزراعي ومستلزمات الإنتاج، من أجل تحقيق التكامل بين قطاع الزراعة والصناعة؛
- إقامة الدولة تحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي؛
- يستحسن تعميم عملية تمويل القطاع الزراعي على كل البنوك التجارية التي تكمن على مستوى المنظومة البنكية في الجزائر، تعاونا للنهوض بهذا القطاع من خلال التنافس على تمويله وذلك بتقديم التمويل لأكبر عدد من المشاريع والوصول إلى أحسنها.

رابعا: أفاق البحث

رغم الجهود المبذولة في إعداد وإتمام هذا الموضوع والإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة،إلا أنه لا يخلو من النقائص وبالتالي يبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع من بينها :

- دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية؛
- أثر ضعف التمويل على القطاع الزراعي في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب:

1. ابراهيم عبد الرحمن ، محمد رشاش ، **ادارة القروض الزراعية** منشورات الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ،عمان ،1983 .
2. حمزة محمد الزبيدي ،**ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ، الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2002 .
3. خريس جمال وآخرون ، **النقود والبنوك** ، دار مسيرة للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2002 .
4. خويني رابح ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، اتراك للطباعة والنشر ، مصر ، 2008 .
5. رحمن حسن الموسوي ، **الاقتصاد الزراعي** دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013 .
6. زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك** ، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003 .
7. سامر جلدة ، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** ، دار اسامة أسامة للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2008 .
8. سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، **النقود والبنوك والمصارف المركزية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2010 .
9. سوزان وفيق العاني ،**علم الاقتصاد الزراعي** دار اسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005 .
10. عاطف جابر ، **تنظيم وادارة البنوك** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2008 .
11. عبد الرحمان يسرى و آخرون ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999.
12. عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة وعملياتها** ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2000.
13. علي محمد فارس ، **اسس الاقراض والتمويل التعاوني** ، منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء ، 2005 .
14. عمار زيتوني ، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية** ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007 .
15. قتيبة عبد الرحمان العاني ، **التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية** ، دراسة مقارنة ، دار عفائس للنشر والتوزيع ، دون بلد النشر ، دون سنة النشر.

16. مانيير كوهين ، **النظم المالية والتمويل** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007 .
17. مجدى محمود شهاب ، **اقتصاديات النقود والمال ، النظرية والمؤسسات النقدية** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002 .
18. محب خلة توفيق ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، 2011 .
19. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2006 .
20. محمد يونس ، عبد المنعم مبارك ، **النقود واعمال البنوك والاسواق المالية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 .
21. محمود سحنون ، **الاقتصاد النقدي المصرفي** ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2003 .
22. مصطفى كمال السيد طابل ، **البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2012 .
23. منير ابراهيم الهندي ، **ادارة البنوك التجارية** ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 1996 .
24. هشام جبر ، **إدارة المصارف** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، القاهرة ، 2008 .
25. هشام حريز وآخرون ، **دور البنوك الاجنبية في التمويل الاقتصادي وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة** ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر ، الاسكندرية ، 2014.
26. هيثم عجام ،علي سعود ، **التمويل الدولي** ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ،2013.
27. وليد حميد رشيد ، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 .

مذكرات :

مذكرات الدكتوراه:

1. غردي محمد ، **القطاع الزرعي الجزائري واشكلية الدعم والاستثمار** مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر – 3 ، سنة 2012/2011 .
2. فوزية غربي ،**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية** مذكرة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية اقتصاد ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة (2008/2007) .
3. مجدولين دهنية ،**استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة** اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017/2016 .
4. هيشر احمد التيجاني ،(**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني**) ، رسالة دكتوراه ، اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة (2015 – 2016) .

مذكرات الماجيستار :

1. بن سمية دلال ، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990_2000) دراسة حالة بنك BADR** وكالة بسكرة مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2004 .
2. جرمولي مليكة ، **السياسات الفلاحية و الاصلاحات الطارئة عليها (دراسة حالة ولاية البويرة)** مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير ، فرع التنظيمات السياسية والادارية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2005 .
3. رشا محمد سعيد ، **تمويل القطاع الزراعي في الاردن** مذكرة شهادة الماجستير ، في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، 1999 .

4. رولا رضوان محارب المعايطة **دراسة اقتصاد لمديونية القطاع الزراعي في الاردن** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الزراعي وادارة الاعمال الزراعية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الاردن ، 2000 .
5. سعاد صديقي ، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 .
6. الطاهر زويتر ، **اشكالية التشغيل في الزراعة** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1990 .
7. محمد بوشوشة، **مصادر التمويل و اثرها على الوضع المالي للمؤسسة** دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة ، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد وتسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2006 – 2007 .

المداخلات:

1. بلخريسات رشيد ، **دراسة تقيمية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA** مداخلة مقدمة من ملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية ، جامعة قالمة .
2. بن سمينة دلال ، بن سمينة عزيزة ، **سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** دراسة حالة الجزائر ، مداخلة مقدمة للمشارة في الملتقى الدولي حول السياسات التمويل واثررها على الاقتصاديات والمؤسسات ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 21–22 نوفمبر 2006 .
3. شعيب بونوة وعلي بودلال،**اشكالية التمويل و السياسة المنتهجة لانتعاش القطاع الزراعي** الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، جامعة بسكرة .

المجلات:

1. زبيري رابح، **حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية** مجلة العلوم الانسانية ، العدد الثالث ، جامعة محمد خضر ، بسكرة ، ديسمبر .

المواد القانونية:

1. المادة 43 من الامر 11/03 متعلق بقانون النقد والقرض .

2. المادة 67 من الامر 03- 11- المؤرخ في 26 اوت 2003 ، يتضمن قانون النقدي والقرض ج . ر ، عدد 52 ، الصادر في 27 اوت 2003 معدل ومتمم بموجب الامر 10 ، 04.
3. المادة 02 من الامر رقم 75 ، 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، يتضمن القانون التجاري ج . ر، عدد 77 معدل ومتتم في 06 فيفري 2006.

الروابط الإلكترونية:

1.من الموقع www.accdiscussion.com/t7019/ // التاريخ 5 مارس 2019 ، التوقيت 16:35.

الملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

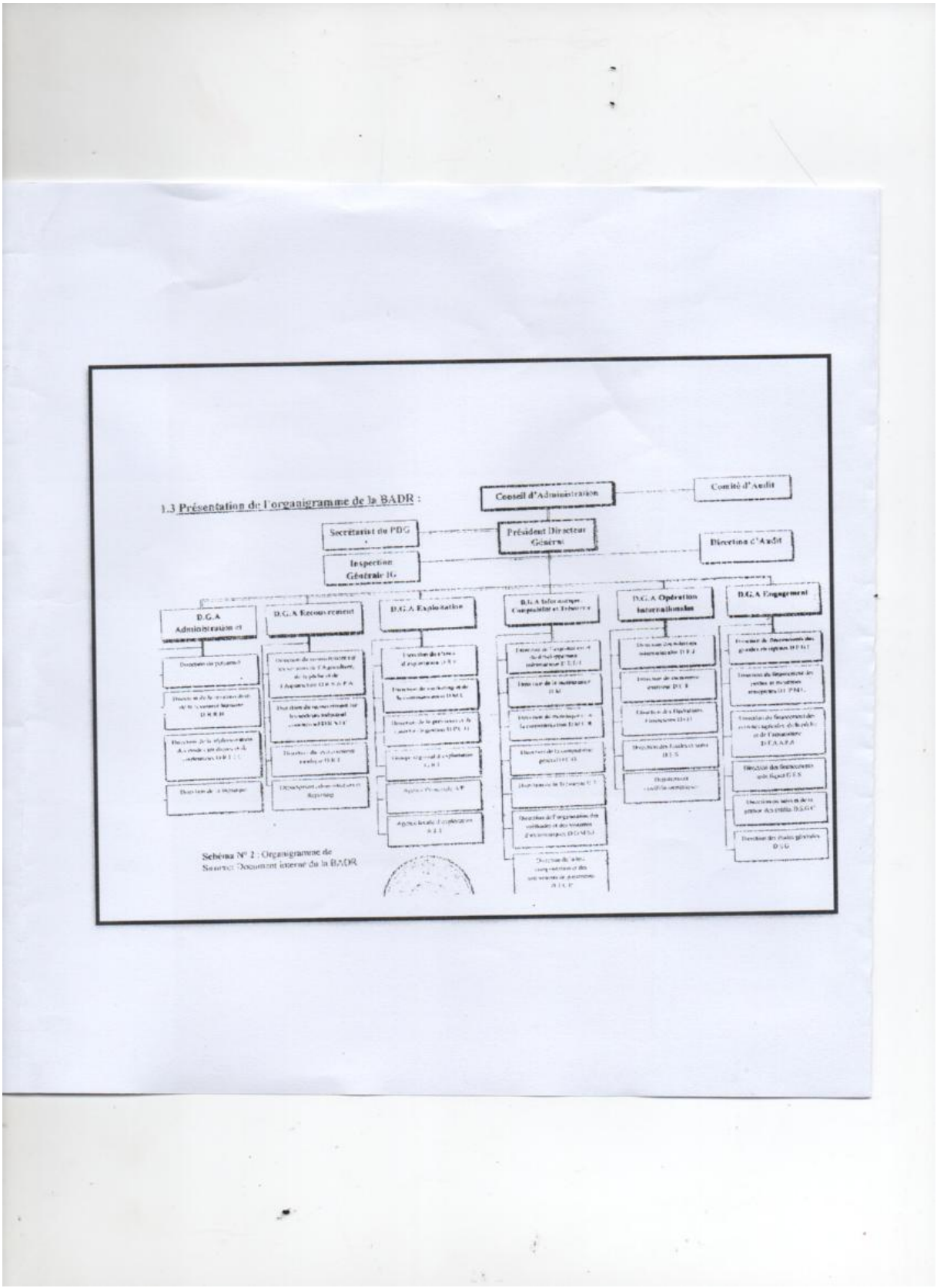

الملحق رقم (02)

ملحق (1)

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

(ANNEXE 5 DR 69/09 ORIENTATIONS GENERALES EN MATIERE DE CREDIT)

CE TICKET ANNULE ET REMPLACE CELUI N°439/12 DU 10/06/2012

DATE 31 MAI 2016 **N°** 203 /16

Organe De Décision (1) : GRE TEBESSA 012 **Date Du Comité :** 31 MAI 2016 **PV N°** 199 /16

Structure émettrice (2) : GRE TEBESSA 012

Emprunteur : [illegible] **Activité** : CEREALICULTURE **N° de compte** A OUVRIR

Agence domiciliataire : TEBESSA 488 **GRE de rattachement :** TEBESSA 012 **Cote du Risque Emprunteur :** /

Groupe d'appartenance (3) : /

Type de prêt ou de crédit	Montant DA « 4 »	Validité « 5 »	Limite Utilisation « 6 »	Durée Amort « 6 »	Différé Partiel « 7 »	Différé Total « 7 »	Taux ou Marge « 7 »	Taux Commission Engagt
FINANCEMENT CREDIT-BAIL (Leasing Agricole) (11-30)	**1.509.000,00**	/	03 MOIS	05 ANS	12 MOIS	/	Selon Taux En Vigueur	

Garanties bloquantes : /

Réserves bloquantes : ST122 (COMPTE RENDU DE VISITE SUR SITE)-FRAIS D'ETUDE DU DOSSIER (DA 10.000,00)-SIGNATURE DU CONTRAT BAIL ET SON ENREGISTREMENT LEGAL PAR L'AGRICULTEUR-SIGNATURE BILLETS A ORDRE - ENGAGEMENT DONNANT POUVOIR A LA BANQUE DE SOUSCRIRE UNE ASSURANCE DES EQUIPEMENTS A FINANCER- VERSEMENT APPORT PERSONNEL DE 10% SOIT DA **326.512,82**– CONSULTATION DE LA CENTRALE DES IMPAYES ET LA REPONSE DE CETTE DERNIERE.

Garanties non bloquantes : /

Réserves non bloquantes : SIGNATURE DE LA CONVENTION DE PRET- DPAMR DES EQUIPEMENTS A FINANCER- FACTURE COMMERCIALES AU NOM DE LA BADR (EPE/PMAT), BON DE LIVRAISON AU NOM DE LA BADR-PV DEFINITIF DE RECEPTION DES EQUIPEMENTS OBJET DE CONTRAT BAIL /CONTRAT FOURNISSEUR +ATTESTATION DE FAIT-RECUPERATION DU MONTANT DE LA SUBVENTION FNDIA-CARTE PROVISOIRE DE CIRCULATION AU NOM DE LA BADR.

OBSERVATION :

(1)Indiquer le comité ayant pris la décision
(2)Indiquer la structure ayant émis l'autorisation
(3)Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
(4)Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.
(5)À servir pour les crédits à court terme a l'exception de crédit de compagne.
(6)A servir pour les crédits de compagnes et des crédits d'investisssements seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.
(7)A servir pour les crédits d'investissements.

SIGNATURE(S) HABILITEE

LE DIRECTEUR DU G.R.E
A.FERRAH

LE DIRECTEUR D'ALE

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021 64.72.84 à 70 / 72.72.68 / 72.72.90 / Télex : 55078
www.badr-bank.dz

الملحق رقم (03): إهتلاك الدوري للقرض الإيجاري

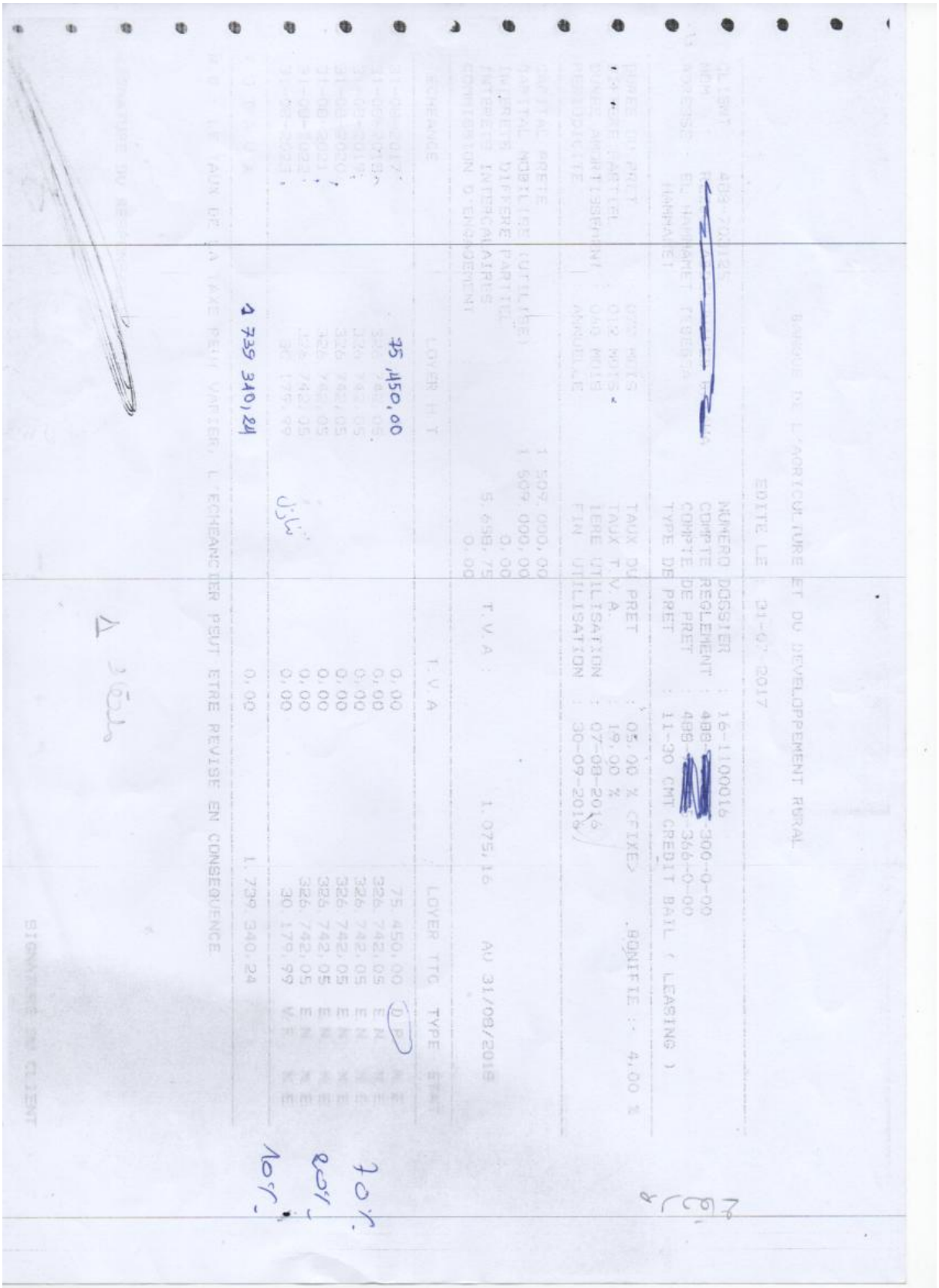

الملحق رقم (04): إهتلاك دوري للقرض التحدي

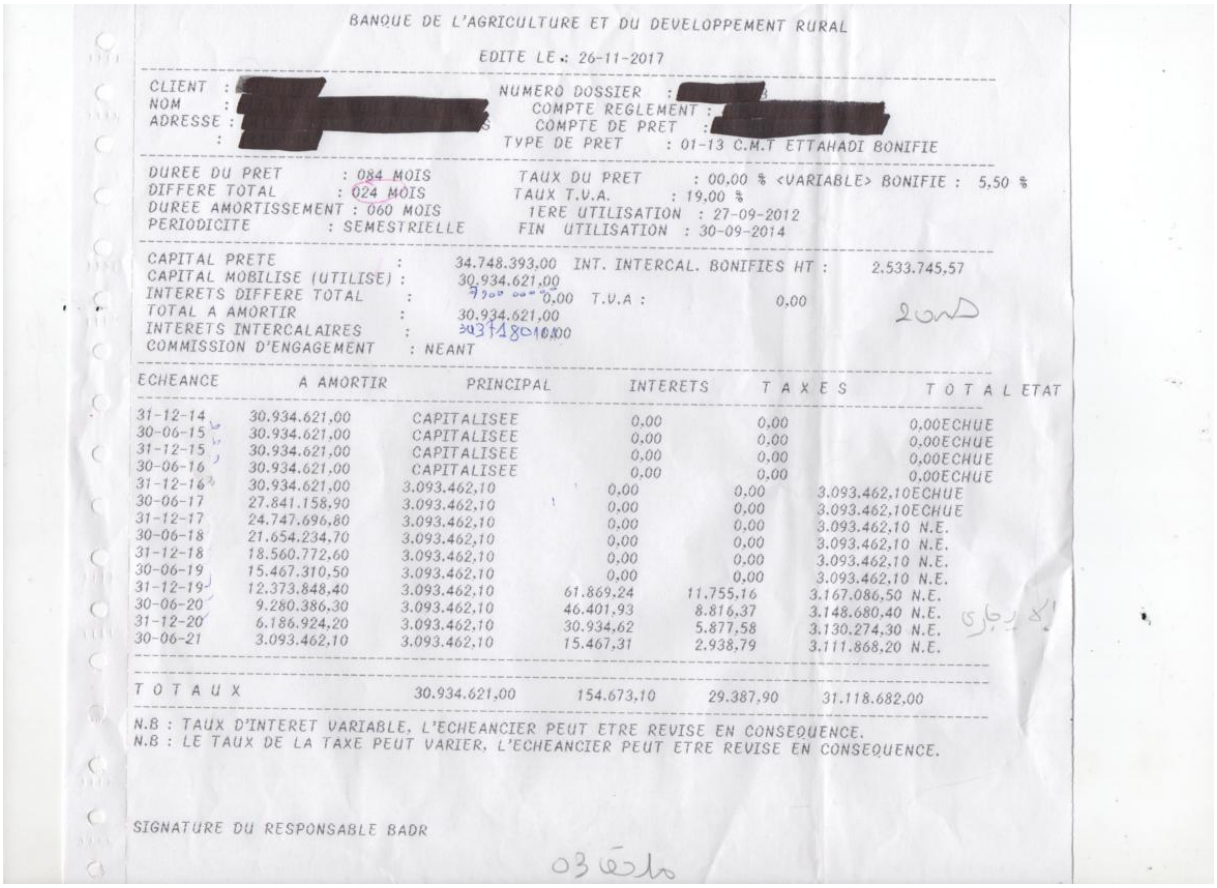

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

EDITE LE : 26-11-2017

CLIENT : [redacted]
NOM : [redacted]
ADRESSE : [redacted]

NUMERO DOSSIER : [redacted]
COMPTE REGLEMENT : [redacted]
COMPTE DE PRET : [redacted]
TYPE DE PRET : 01-13 C.M.T ETTAHADI BONIFIE

DUREE DU PRET : 084 MOIS
DIFFERE TOTAL : 024 MOIS
DUREE AMORTISSEMENT : 060 MOIS
PERIODICITE : SEMESTRIELLE

TAUX DU PRET : 00.00 % <VARIABLE> BONIFIE : 5,50 %
TAUX T.V.A. : 19.00 %
1ERE UTILISATION : 27-09-2012
FIN UTILISATION : 30-09-2014

CAPITAL PRETE : 34.748.393,00
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 30.934.621,00
INTERETS DIFFERE TOTAL : 0,00
TOTAL A AMORTIR : 30.934.621,00
INTERETS INTERCALAIRES : 3937480,00
COMMISSION D'ENGAGEMENT : NEANT

INT. INTERCAL. BONIFIES HT : 2.533.745,57
T.V.A : 0,00

ECHEANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	T O T A L ETAT
31-12-14	30.934.621,00	CAPITALISEE	0.00	0.00	0,00ECHUE
30-06-15	30.934.621,00	CAPITALISEE	0.00	0.00	0,00ECHUE
31-12-15	30.934.621,00	CAPITALISEE	0.00	0.00	0,00ECHUE
30-06-16	30.934.621,00	CAPITALISEE	0.00	0.00	0,00ECHUE
31-12-16	30.934.621,00	3.093.462,10	0.00	0.00	3.093.462,10ECHUE
30-06-17	27.841.158,90	3.093.462,10	0.00	0.00	3.093.462,10ECHUE
31-12-17	24.747.696,80	3.093.462,10	0.00	0.00	3.093.462,10 N.E.
30-06-18	21.654.234,70	3.093.462,10	0.00	0.00	3.093.462,10 N.E.
31-12-18	18.560.772,60	3.093.462,10	0.00	0.00	3.093.462,10 N.E.
30-06-19	15.467.310,50	3.093.462,10	0.00	0.00	3.093.462,10 N.E.
31-12-19	12.373.848,40	3.093.462,10	61.869,24	11.755,16	3.167.086,50 N.E.
30-06-20	9.280.386,30	3.093.462,10	46.401,93	8.816,37	3.148.680,40 N.E.
31-12-20	6.186.924,20	3.093.462,10	30.934,62	5.877,58	3.130.274,30 N.E.
30-06-21	3.093.462,10	3.093.462,10	15.467,31	2.938,79	3.111.868,20 N.E.
T O T A U X		30.934.621,00	154.673,10	29.387,90	31.118.682,00

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

الملحق رقم (05)

(4)ملحق

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجزائر العاصمة 001

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

(ANNEXE 5 DR 69/09 ORIENTATIONS GENERALES EN MATIERE DE CREDIT)

DATE ..... 12 NOV. 2018 ..... N°.452./18

Organe De Décision (1) : GRE TEBESSA 012 **Date Du Comité :** 12 NOV. 2018 ..... **PV N°** 483 ...../18
Structure émettrice (2) : GRE TEBESSA 012
Emprunteur : [redacted] **Activité :** CEREALICULTURE **N° de Compte : 490.** .300/02
Agence domiciliataire : BIR EL ATER 490 **GRE de rattachement :** TEBESSA 012 **Cote du Risque Emprunteur :** /
Groupe d'appartenance (3) : /

Type de prêt ou de crédit	Montant DA « 4 »	Validité « 5 »	Limite Utilisation « 6 »	Durée Amorti « 6 »	Différé Partiel « 7 »	Différé Total « 7 »	Taux ou Marge « 7 »	Taux Commission Engagt
C.C.T/ RFIG TYPE DE CREDIT (0004)	**834.000,00**		**30/06/2019**	**30/09/2019**				Selon Taux En Vigueur

Garanties bloquantes : /

Réserves bloquantes :

- ENGAGEMENT DE LIVRER LA PRODUCTION A LA **CCLS** ;
- ENGAGEMENT DE REMBOURSER LE CREDIT OBTENU PAR RETENUE DIRECTE SUR LA RECETTE REALISEE A LA **CCLS** EN FIN DE COMPAGNE (timbré et légalisé) ;
- BILLET A ORDRE SIGNE ET TIMBRE ;
- CONVENTION DE PRET ENREGISTREE ;
- ORDRE DE VIREMENT ;
- ASSURANCE MULTIRISQUES AVEC LA SUBROGATION A LA BADR.

Garanties non bloquantes:

Réserves non bloquantes :

- EXTRAI DE RÔLE APURE OU AVEC ECHEANCIER.

OBSERVATION :

- RECUEIL GARANTI « FGA » ;
- LA MISE EN PLACE DE NOS CONCOURS EST SUBORDONNEE AU RECUEIL ET VALIDATION DES GARANTIES ET RESERVES CI-DESSUS

(1)Indiquer le comité ayant pris la décision
(2)Indiquer la structure ayant émis l'autorisation
(3)Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
(4)Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.
(5)À servir pour les crédits à court terme a l'exception de crédit de compagne.
(6)A servir pour les crédits de compagnes et des crédits d'investissements seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.
(7)À servir pour les crédits d'investissements.

SIGNATURE(S) HABILITEE

LA DIRECTION INTERIMAIRE DU G.R.E

012

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021.64.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Tél. 55078
www.badr-bank.dz

الملحق رقم (06)

الوصـــــــف	الثمـــــن بالدينـــــار
آلـــــة جـــــرار	
الثمن الإجمالي بدون رسوم	2.515.000,00
الرسم على القيمة المضافة	427.550,00
الثمن الإجمالي الشامل لكل الرسوم	2.942.550,00

المادة2: تسليـم الـعتـــاد.

التسليم يكون حسب الشروط المشار إليها أدناه:

تـاريـخ التسليـم	التاريخ الأقصى للتسليم	مكان التركيب
2016/06/16	2016/09/30	P.M.A.T قسنطينة

التسـليم الفعلـي للعتـاد هـو خاضـع لتـرخيص مسـبق و صـريح مـن قبـل بنـك الفلاحة و التنمية الريفية (بـــدر).

المادة3: دفـــع ثـمـــن الـعتـــاد.

يدفع الثمن للمورد حسب الكيفيات المشار إليها أدناه :

المورد: **P.M.A.T قسنطينـــــــــــة .**

الثمن: 100% عنـــــــد التسليـــــــم.

الملحق رقم (07)

République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

N°37

Direction des services agricoles de wilaya de Tébessa
Subdivision Agricoles de daïra de Negrine

05 ملحق

DEMANDE D'ACQUISITION EN MATIERES ET PRODUITS CHIMIQUES CLASSES A USAGE AGRICOLE PAR LES AGRICULEURS (LISTE DU MEM)

1- Identification de l'agriculteur :
Nom : SALMI Prénom : OMAR BEN LAARBI
Date de naissance : 05/03/1985 Lieu de naissance : SIDI MEHAMED
Immatriculation N° national carte de fellah : 781187 délivrée le :23/10/2018
Adresse : BIR EL ATER Commune : BIR EL ATER
Daïra : BIR EL ATER Wilaya :Tebessa : Tel :...../... .....Fax : ...../.....

2- Raison social : Agriculteur
Adresse de l'exploitation : El marmouthia Commune : Negrine
Daïra:.....Negrine.....Wilaya:...Tebessa.....Tel:...../.....Fax...../.....

3- Référence du permis de travail ou du contrat (pour les étrangers):
N° ...../.....date et lieu de délivrance...../.....

4- Informations sur les produits utilisés :

Culture	Superficie (ha)	Nature du produit	Quantités demandées en kg ou litre	Période d'utilisation
céréales	44	Urée 46%	1920 Qx	Nov Mars 2019

5- Mesures obligatoires a prendre par l'agriculteur
- Conserver en lieu sur (sécurise) les produits achetés.
- Déclarer périodiquement les produits détenus et leur niveau de consommation.
- Disposer de pièces commerciales réglementaires (facture, bon de livraison, etc. ...) justifiant cette acquisition.

Je soussigné : Nom Salmi Prénom Omar Certifié sur l'honneur que les informations portées sur la présente demande sont exactes et que les quantités seront utilisées totalement pour les besoins des cultures déclarées.

Fait a Negrine le 24 أكتوبر 2018

Visa du Subdivisionnaire

Signature de l'agriculteur

الملحق رقم (08)

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE
COOPERATIVE DES CEREALES ET LEGUMES SECS TEBESSA
ROUTE DE CONSTANTINE TEBESSA TEBESSA
MATRICULE FISCAL : 09771201909171301
COMPTE BADR TEBESSA N° : 488.300.002.001/67
TEL. : (037).59.12.43/4 FAX. : (037).59.30.66

ملحق 6

FACTURE PROFORMA N° : 13 Du 31/10/2018

DOIT : 455521 / SAINT OMAR B/ LARBI
ADRESSE : NEGRINE

MAGASIN :3 DOCK SILO TEBESSA

DESIGNATIONS	QUANT. (en QT)	PRIX (DA/QT)	MONTANT HT	TAUX TVA	MONTANT TVA	MONTANT TTC
512 UREE 46 ASPHER	120,00	3 822,44	458 692,80	19 %	87 151,63	545 844,43
MANIPULATION	120,00	1,50	180,00			180,00
TOTAL FACTURE			458 872,80		87 151,63	546 024,43

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE :
CINQ CENT QUARANTE SIX MILLE VINGT QUATRE DINARS ET QUARANTE TROIS CENTIMES

TEBESSA Le : 31/10/2018

LE CHEF SCE COMMERCIAL

رئيس مصلحة التجارة
شريف سيف الإسلام

الملحق رقم (09)

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE
COOPERATIVE DES CEREALES ET LEGUMES SECS TEBESSA
ROUTE DE CONSTANTINE TEBESSA TEBESSA
MATRICULE FISCAL : 09771201909171301
COMPTE BADR TEBESSA N° : 488.300.002.001/67
TEL. : (037).59.12.43/4 FAX. : (037).59.30.66

FACTURE PROFORMA N° : 12 Du 31/10/2018

DOIT : 455521 / S. [illegible] B/ [illegible]
ADRESSE : NEGRINE

MAGASIN :3 DOCK SILO TEBESSA

DESIGNATIONS	QUANT. (en QT)	PRIX (DA/QT)	MONTANT HT	TAUX TVA	MONTANT TVA	MONTANT TTC
01014 BLE DUR SEM VITRON R1	60,00	4 800,00	288 000,00			288 000,00
MANIPULATION	60,00	1,50	90,00			90,00
TOTAL FACTURE			288 090,00			288 090,00

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE :
DEUX CENT QUATRE-VINGT HUIT MILLE QUATRE-VINGT DIX DINARS

TEBESSA Le : 31/10/2018

LE CHEF SCE COMMERCIAL

رئيس مصلحة التجارة
شريف سيف الإسلام

الملحق رقم (10)

طلب الاستفادة من قرض الرفيق لشراء البذور – الأسمدة والأدوية اللازمة
للموسم الفلاحي 2018 / 2019

تعيين المستفيد
اللقب :
المولود (ة) بتاريخ : 1985/03/05
عنوان المستثمرة : المرموشية بلدية : نقرين
الهاتف : 0675.90.26.06
المساحة الإجمالية للمستثمرة : 44,00 هكتار المساحة الصالحة للزراعة: 44,00 هكتار المساحة غير المستغلة: 00 هكتار

الاسم :
ابن :
دائرة : نقرين

التركيبة المالية للمشروع بالدينار الجزائري

العمليات المراد انجازها		المساحة بالهكتار	الكمية بالقنطار/المتر	سعر الوحدة	المبلغ
بذور القمح الصلب	R1	44,00	60	4.801,50	288.090,00
	G4	00	00	5.101,50	0,00
	G3	00	00	5.401,50	0,00
بذور القمح اللين	R1	00	00	3.751,50	0,00
	G4	00	00	4.001,50	0,00
	G3	00	00	4.251,50	0,00
بذور الشعير	R1	00	00	2.501,50	0,00
بذور الخرطال	R1	00	00	2.631,50	0,00
بذور البقول الجافة		00	00		0,00
المجموع (01)		44,00	60		288.090,00
سماد العمق	MAP	00	00	8.307,76	0,00
	TSP	00	00	5.984,76	0,00
	NPK	00	00	7.074,75	0,00
السماد الازوتي	UREE	44,00	120	4.550,20	546.024,43
	SULFAZOTE	00	00	3.569,85	0,00
	SULFAMO	00	00	/	0,00
المجموع(02)		44,00	0		546.024,43
مواد مكافحة الأعشاب الضارة	Zoom	00	00	11.230,00	0,00
	Traxos	00	00	4.121,10	0,00
	Double A	00	00	5.000,00	0,00
	Cossak	00	00	5.701,50	0,00
المجموع (03)		00	00		0,00
مواد مكافحة الأمراض	TILT	00	00	3.991,50	0,00
	FALCOM	00	00	4.001,50	0,00
	ANTEA	00	00	6.101,50	0,00
		00	00		0,00
المجموع (04)		00	00		0,00
المجموع العام					834.114,43

المعنـــي

الملحق رقم (11)

١١

إتفاقيـــــة القـــرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

الموقعين أسفله :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640ب00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش، والممثلة من طرف السيدان **مبارك محمد و عوة حسينة.**

- المعين فيما يلي:" البنك ".

من جهة

و

السيد(ة):[illegible] المولود بتاريخ [illegible] **بقوراي ولاية تبسة** الساكن ب [illegible] **ولاية تبسة.**

(الاسم، اللقب أو عنوان الشركة ،العنوان، المقر الاجتماعي ، الصفة القانونية و ذلك حسب الحالة .....الخ .

- المعين فيما يلي : " المقترض " .

من جهة أخرى

حيث إتفقا و أقرا على ما يلي :

موضوع الاتفاقية :

بموجب هذه الاتفاقية، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي :

I- الشروط الخاصة للقرض :

نوع القرض:	المبلغ :	صحة العقد :	النسبة :
قرض متوسط الاجل في إطار Leasing	1.509.000,00 دج	72 شهرا	05,00 %

الضمانات و الاحتياطات الحاضرة :

- St 122
- مصاريف دراسة الملف 10.000,00 دج .
- إمضاء سندات لامر .
- وعد باكتتاب التأمين الشامل للمنقول و التجديد الدوري له.
- دفع الايجارات المسبقة بما يقدر ب 10 % ، أو 326.512,82 دج .
- إستشارة مركزية المخاطر .
- عدم وجود ديون
- إمضاء عقد الائتمان الايجار و تسجيله في مصلحة الضرائب.

- الضمانات و الاحتياطات غير الحاضرة :

- إتفاقية القرض و تسجيلها في مصلحة الضرائب.
- فاتورة النهائية بإسم البنك + وصل التسليم + محضر إستلام العتاد + شهادة الاشغال المنجزة.
- بطاقة تسيير مؤقتة بإسم البنك.

-1-

2- الشـــــروط العامـــة للقـــرض :

المادة 1 : مبلغ القرض .

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة .

المادة 2 : موضوع القرض .

بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض ،فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة ،وهذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3: مدة القرض

- يمنح القرض لمدة ولفترة التأجيل المنصوص عليها ضمن الشروط الخاصة.

- غير انه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة4:نسبة الفائدة المتغيرة

- أن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية .
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة5:الرسوم و العمولات.

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و إستعمال القرض على عاتق المقترض ، إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة6: كيفية استعمال القرض.

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم إستعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص إستعمالات القرض حسب إحتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات إعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.
- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك.

-2-

الملحق رقم (12)

المادة 7: طرق التسديد .

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الإستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات إعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة . هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.
- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية .

- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8:الضمانـــــــــات

- لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية ، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا .
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات .

المادة 9:التسديـــد المسبـــق .

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا .
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة .

المادة 10 : الترخيص بالخصم .

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط ، من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات – مصاريف – ضرائب) .

المادة 11 : شـــروط الفســـخ :

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل ، فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات ، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض ، خاصة في الحالات التالية :

- التصريح الخاطئ للمقترض .
- دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية .
- تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
- عدم إحترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
- كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض.
- البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
- عند عدم إحترام بنود هذه الاتفاقية ، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق .

المادة 12 : مراقبة القرض .

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :

- تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية .
- تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية ، و وثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات .
- تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
- كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان و بناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها .

المادة 13 : إلتزامـــات المقتـــرض .

- مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول ، و مادام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية ، فهو ملزم بما يلي :

** عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين ، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية ، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.

** العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات .

** تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين ، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته ، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية .

** تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات .

المادة 14 : العقوبـــات التأخيريـــــة .

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة .

المادة 15 : العمولة و المصاريـــف.

- يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

المادة 16 : تسويـــة النـــزاع

- كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية ، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17 : إختيـــار الموطـــن

- لتنفيذ هذه الاتفاقية ، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في تبسة بتاريخ 2016/06/21

ع/ البنـــــــك

المديـــن (01)

1- يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة " قرأ و صادق".

الملحق رقم (13)

PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT

N°..442/18 DU ..12 NOV. 2018.....

COMITE : GRE TEBESSA 012
EMPRUNTEUR : SALMI OMAR
ACTIVITE : CEREALICULTURE.
ALE : BIR EL ATER 490

POSITION DES COMPTES AU :

– COTE DE RISQUE

– N° DE CPTE : 490.0000414-300-02
- GROUPES D'AFFAIRES :
Sté 1 .....
Sté 2 .....
Sté 3 .....

AUTORISATION PRECEDENTE			ENCOURS DES CREDIT		AUTORISATION SOLLICITE		
TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	TYPE DE CREDIT	MONTANT	TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE
/	/	/	/	/	RFIG	834.000,00	12 MOIS
/	/	/	/	/	/	/	/
/	/	/	/	/	/	/	/

GARANTIES DETENUES EN PORTEFEUILLE :

GARANTIES PROPOSEES :

GARANTIES EXIGEES :

DECISION / AVIS DU COMITE DE CREDIT
AVIS FAVORABLE

LE S/D.A.C **LE S/D EXPLOITATION** **LE DIRECTEUR DU ALE**

الملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الطرق التمويلية للبنك الموجهة للمشاريع الزراعية، من خلال التركيز على أهم القروض الفلاحية، وكيفية منحها وطريقة إهتلاكها، ومدى مساهمة البنك في هذه القروض، ولتحقيق هذا الهدف، تم إختبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة، ونظرا لأهميته في الإقتصاد الوطني. وما يلعبه من دور في تمويل المشاريع، وقد تم الإعتماد على المعلومات مقدمة من طرف البنك.وملاحق. كأداة لجمع المعلومات، والأشكال والجداول ومن ثم تحليلها.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ثلاث قروض فلاحية موجهة لتمويل المشاريع الزراعية، تتمثل في قروض الإستغلال (قرض الرفيق)، وقروض الاستثمار (قرض التحدي، القرض الإيجاري)، وهي قروض ممنوحة لتمويل وتطوير القطاع الزراعي، ودعم الأنشطة المتعلقة بالنشاط الزراعي.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الزراعية–قرض التحدي–قرض الرفيق–القرض الإيجاري.

Abstract :

The aim of this study is to identify the most important financing methods of the Bank for agricultural projects, By focusing on the most important agricultural loans, And how to grant it and how to destroy it, And the extent of the bank's contribution to these loans, To achieve this goal, The Agricultural and Rural Development Bank was selected by the Tebessa Agency, Given its importance in the national economy, And its role in project finance, The information was provided by the Bank, As a tool for gathering information, Shapes and tables and then analyzed.

The study found that there are three agricultural loans aimed at financing agricultural projects, (Investment loan), which are loans to finance and develop the agricultural sector, And support activities related to agricultural activity.

Keywords: Agricultural Projects – Challenge Loan – Comrade Loan – Rental Loan.